الفصل الثالث

أمن النفط والإستراتيجية العالمية

يعد النفط أحد السلع الإستراتيجية العالمية التي لن تسمح الدول أبداً، سواء أكانت تلك الدول كبرى أم صغرى، بتحريرها من السيطرة السياسية.

يوسف. م. إبراهيم[1]

منـذ عـام 1973 الذي جرى فيه الحظـر العربي سيئ السمعـة، وكل رئيس يحمل آمالاً عريضة في التحرر من نزوات الحكام الأجانب. ذلك أن أمن الطاقة لدينا يتصل مباشـرة بالمطالب الشرهة لأوبك. إن أوبك تتآمر لتثبيت الأسعار والحد من إمدادات الأسـواق العالميـة بالنفط الخام بهدف تعظيـم الأرباح. فعلينا ابتـكار مصادر بديلة للطاقة والإمدادات لمواجهة هذا الخطر.

عضو الكونغرس الأمريكي هنري هايد [2]

في تعاملنا مع السياسة الخارجية، ونظراً لكوننا نعبث بسياسة الطاقة، تنشأ لدينا الحاجة الكبيرة للدفاع عن نفطنا، وهذه تشكل المحرك لسياستنا الخارجية. سواء كان ذلـك في كولومبيا للدفاع عن أنابيب النفـط، أو في فنزويلا لجعل وكالة الاستخبارات المركزيـة (CIA سي آي أيه) تتدخـل، أو في الاحتلال الدائم للخليج الفارسي (الأمر الذي لا يخدم مصالحنا)، أو في توسيع احتلالنا لآسيا الوسطى، أو في سيطرتنا على مصـادر النفط في بحر قزوين وطرق خروجه منه، وربما وجودنا في أفغانستان، ولعله ليس من المستحيل أن تكون كلها متصلة بالطاقة.

عضو الكونغرس الأمريكي رون بول[3]

oberkanal.com

تعتمد صحة اقتصادنا على ضمان إمـدادات الطاقة بأسعار مقبولة لاقتصاديات المملكـة المتحـدة والعالم. ولسوف نكون بحاجـة لتحسين الكفايـة والاستقرار الطويل الأمـد لسوق الطاقة الدولية عبر إصلاحات سياسيـة واقتصادية في البلدان الرئيسة للإمداد والعبور.

دائرة الخارجية والكومنويلث للمملكة المتحدة[4]

حسبمـا تشير هـذه الأحاديث المقتبسة مؤخـراً، فإن ضمان إمـداد الطاقة ـ التي تعني في الوقت الراهن النفط وعلى نحو متزايد الغاز الطبيعي ـ يعد هدفاً إستراتيجياً أساسيـاً للسياسـة الخارجية للدول المستهلكـة. وعلى الرغم مـن أن كثافة استخدام الطاقـة ـ مقدار الطاقة المستهلكـة بالنسبة للإنتاج ـ قد انخفضت في الدول المتقدمة مع ازدياد الكفاية وهجرة معامل الصناعات الضخمة إلى مجمعات العمالة الأرخص في العـالم النامي، فـإن الطلب الإجمالي لا يزال ينمو، ويستمـر الاعتماد على الطاقة المستوردة.

طيلة نصف القرن الماضي، كان النفط المرة تلو المرة العامل الأساسي في الأزمات العالميـة، مـن الإطاحة بمصـدق في إيران وأزمة قنـاة السويـس في الخمسينيات من القـرن العشرين، إلى أزمة الأسعار في عام 1973 والحظـر العربي القصير الأمد في العـام ذاتـه، وأثر الثـورة الإيرانية علـى الأسعار في عام 1979، وحـرب الناقلات في الثمانينيات من القرن العشرين، وأزمة الخليج ما بين عامي 1990 و2003. وبالنسبة لبريطانيا، كان الاعتماد على النفط الآتي من فارس ـ إيران حالياً ـ قد خفف الاعتماد على الفحم من المناجم المحلية، حتى ولو لم يكن بالإمكان سحق قوة المنظمات العمالية العاملة في المناجم إلا في أواخر القرن العشرين.

كانـت البحريـة التابعـة للـدول الاستعمارية قد تحولـت، في السنـوات الأولى من القـرن الماضي، من استخـدام الفحم إلى النفط. وكان دانيـال بيرغين، مؤلف كتاب (The Prize الجائزة) الذي جاء بعد كتاب أنتوني سامبسون (The Seven Sisters الشقيقـات السبـع) وكتـاب بيـتر أوديـل (Oil and World Power النفـط والقوة العالميـة). بوصفه صاحب الكتاب الأكثر رواجاً الذي يتحدث عن صناعة النفط، وقد

أبـدى بيرغن ملاحظـة تم اقتباسها كثيراً، مفادهـا: «أعتقد أنـه بإمكاننا القول: إن حقبـة من أمن الطاقة قـد بدأت عندما حول وينستون تشيرشـل البحرية البريطانية من الفحـم إلى النفط عشية الحرب العالميـة الأولى»[5]. فبريطانيا وألمانيا (وفرنسا وبلجيـكا) قـد ذهبوا إلى الحرب في عـام 1914 بوصفهم دولاً منتجـة للفحم، وتتجه بشـكل متزايـد نحو النفط؛ ليكـون وقودها المختـار، لكنها كانت تفتقـر إلى المصادر المحليـة للنفـط. بيد أنهـا مع تطـور الأسلحة الحربيـة المدرعة والجويـة سوف تغدو مـن الناحيـة العسكرية معتمدة باطـراد على النفط، وهذا كفيل بـأن تنافسها سوف يغـرق المناطق المنتجة للنفـط في المؤامـرات والاستغلال الاستعمـاري والحرب. ومع تطوير محرك الاحـتراق الداخلي الرخيص، أصبحت مركزية النفط بالنسبة للأمن الاقتصادي والعسكري أمراً حاسماً.

لقـد تغيرت الضوابط، وكذلك اللاعبـون الساعون لتحقيق أمن إمدادات الطاقة، حسبما حددتها حكومات الـدول المستهلكة الكبرى، نتيجة للتغيرات الجيوستراتيجية التي أثرت فيها طيلة المئة سنة الأخيرة. وهذا معناه أن نظرتنا لأمن الطاقة قد تغيرت سـواء في واشنطـن أو لندن أو باريس أو طوكيو. فالولايـات المتحدة تحابي الآن روسيا بوصفها مورداً للنفط، بينما كانت فيما مضى تمارس ضغوطاً على حلفائها في الناتو؛ ليمتنعـوا عن شـراء النفط الخام من الاتحاد السوفييتي. وتـكاد الصين تصبح رمزاً للشيطـان في الولايات المتحدة، وذلك مع تنامي دورهـا في أسواق النفط العالمية، بعد أن كانت غير ذات أهمية بالنسبة للسياسة النفطية.

شهـدت السنـوات الأولى من القـرن الماضي بـدء منافسة طويلة الأمـد؛ للوصول إلى النفـط الخـام للشرق الأوسط عبر نظـام الامتياز الذي بموجبـه عملت شركات النفـط المدعومة من حكوماتها على الضغط على الحكومات المحلية الضعيفة والتابعة ودفعتهـا لمنحهـم حقوق إنتـاج واستكشاف احتكاريـة. وفي معظم الأوقـات، كان يتم تحديـد من يقوم بعمليات الإنتاج في هذه المنطقة أو تلك عبر نقاش ما بين الحكومات الأوروبيـة فوق رؤوس السكان المحليين. وبعـد الحرب العالمية الثانيـة كانت الولايات المتحـدة في موقـع قوي نسبيـاً بالمقارنة مع أوروبـا مما كفل لها المساهمـة الكاملة في

استكشاف احتياطيات النفط في الشرق الأوسط. وفيما كانت القوى الأوروبية معتمدة على المصادر الخارجية للنفط منذ البداية (على الرغم من أن بريطانيا أصبحت مصدراً صرفاً مهمّاً لبضع سنين بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال في السبعينيات من القرن العشرين)، إلا أن الولايات المتحدة بوصفها أكبر منتج ومستورد أيضاً لم تصبح مستورداً نهائياً حتى الأربعينيات من القرن العشرين.

سنوات الحرب الباردة

لقد حصل ذلك التحول مع دخول العالم في حقبة الحرب الباردة، وسرعان ما أصبح النفط مصدراً للنزاع. فبالنسبة لزعماء الحرب الباردة، كان النضال من أجل التحرر الوطني وعملية التحرر من الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين ميادين التنافس على النفوذ. وفي الوقت ذاته، كان من شأن انتشار قومية النفط أي التأكيد على السيطرة على الموارد الوطنية ـ من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، إدخال لاعبين جدد، وهم الدول المنتجة ذاتها. وقد أدى ظهورهم في ذلك الوقت إلى تورطهم -عن حق أو باطل- في مكائد الحرب الباردة. وهكذا، ففي الولايات المتحدة وأوروبا أطلق لقب الشيخ الأحمر على أحد الآباء المؤسسين لأوبك السعودي عبد الله التريكي استهزاء.

كما أن تحول الاتحاد السوفييتي ليصبح أكثر من مجرد مكتفٍ ذاتياً في مجال النفط والغاز الطبيعي في الخمسينيات من القرن العشرين، قد شكل مصدر قلق كبير للولايات المتحدة وأوروبا الغربية؛ لخشيتهم من استخدام الصادرات سلاحاً إستراتيجيّاً وكان مصدر القلق الآخر يتمثل في أن الاتحاد السوفييتي سوف يحاول عرقلة وصول الدول الغربية إلى نفط الشرق الأوسط. كانت إحدى أولى المعارك في الحرب الباردة قد شنت على محاولات الاتحاد السوفييتي للوصول إلى موارد النفط الإيراني في نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد احتل الاتحاد السوفييتي جزءاً من شمال إيران في نهاية الحرب؛ أملاً في ضمان نفوذ سياسي، بالإضافة إلى حلم روسيا القديم في الوصول إلى ميناء يطل على المياه الدافئة، والحصول على النفط اللازم في المدى القصير في انتظار إعادة الأعمار بعد الحرب. لكن الولايات المتحدة عارضت ذلك

بشـدة وطالبت بانسحاب القوات السوفييتية، فوافقـت موسكو على الانسحاب مقابل تأسيـس شركة إيرانية سوفييتية مشتركـة. وانسحبت القوات، إلا أن المجلس الإيراني رفضـ إنشاء الشركة. وفي أوروبا الشرقية، ساعد النفط والغاز الطبيعي الروسيين في عملية ربط الاقتصاديات التابعة بالاتحاد السوفييتي(6).

وفي مـكان آخـر، كان دمج تقديم النفـط بأسعار أقل من سعـر السوق بتكنولوجيا النفـط في الصفقات التجارية قد وفـر لموسكو النقد الأجنبـي والنفوذ. وهكذا، ففي الخمسينيـات مـن القرن العشريـن، وعلى الرغم مـن أن واشنطن كانـت قد أقنعت الحكومـة البوليفية بالتخلي عـن اتفاقية التعاون ما بين شركة النفط الحكومية لديها والاتحـاد السوفييتـي، إلا أن البرازيل وافقت في عام 1959 علـى أخذ الخام الروسي في محطـات التكرير لديها. أما الحدث الأكثر شهرة، فكان حصول هافانا بعد الثورة الكوبيـة في عـام 1959 على نفـط روسي مدعوم مقابل السكر، وهـو اتفاق لم ينتهِ إلا مـع انهيار الاتحاد السوفييتي. وكان مهندسو النفط السوفييت ناشطين من الهند إلى اليمن وغانا.

كانت واشنطن قد ألحت على حلفائها الأوروبيين الامتناع عن قبول عروض النفط الروسـي الرخيصـ أو على الأقل تجنـب عقود طويلة الأمد. وبحلـول السبعينيات من القـرن العشرين، وتعاظـم الانفراج في العلاقـات الدولية، انهارت تلـك السياسة في أوروبا، وفي الواقع، وبالرجوع إلى الخمسينيات من القرن العشرين، كان القرار الذي اتخذته شركة الطاقة الإيطالية (ENI إي إن آي) بشراء وتوزيع النفط الروسي الخام الرخيصـ قد ساعـد على البدء في حرب أسعار، فُرض فيها على دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط خفض للأسعار، وكان ذلك الحدث هو الذي حفز على إنشاء أوبك.

كان الاكتفـاء الذاتي لروسيـا يعني -على الأقل- لواشنطن وحلفائها، أنه ليس من المرجح أن تحـاول موسكو الاستيلاء على جزء من الشرق الأوسط. ولكن كانت هناك مصـادر أخرى للقلـق، أهمها رعاية الاتحـاد السوفييتي للحـركات والأنظمة العربية الراديكاليـة. بيـد أن تلك الأنظمـة والحركات قـد أثبتت أن مهارتهـا في الاضطلاع بـدور في ذلك المجال ربما فاقت توقعـات كل من موسكو وواشنطن. فإذا كانوا سعداء

في قبول ما تقدمه موسكو مقابل اتخاذ شيء في المواقف الأيديولوجية، فإنهم كانوا يعلمون أيضاً ضرورة الاستمرار في إمداد زبائنهم الأساسيين.

يشير فين Venn إلى التنوع في الأساليب الأمريكية والأوروبية في التعامل مع الدول المنتجة المثيرة للمشكلات في السنوات التي أعقبت استقلالها وانتهاء الامتيازات القديمة. وقد أثبتت بريطانيا وفرنسا تصلبهما ونزعتهما العدائية تجاه مستعمراتهما السابقة. ولم تكن واشنطن، منذ مدة طويلة، مقتنعة برفض لندن التام لتأميم مصدق لصناعة النفط الإيراني، ذلك أنها قد تعلمت التأقلم مع مسألة التأميم في المكسيك، وقررت أن تعوض شركات النفط الأمريكية عن المبالغ الإضافية التي يجب عليهم دفعها للحكومة الفينزويلية، عوضاً عن أن تخاطر بمواجهة ربما تقود كاراكاس لتأخذ مسار هافانا نفسه. وكان ناقد عربي للأنظمة في الشرق الأوسط يكتب عن الثلاثينيات من القرن العشرين قد أشار إلى تعبيرات سابقة عن هذا التنوع، قائلاً:

كانت الاختلافات ما بين الاتحادات المالية التي وقعت على الاتفاقيات الاستعمارية والاتحادات الأمريكية قد عكست سماتها القومية، فقد كانت الشركات البريطانية متغطرسة ومعتمدة بشكل مباشر على القوة السياسية لحكومتها؛ للحفاظ على امتيازاتها، وحصص الإنتاج وتحديد الأسعار. ولم يقم الزعماء العرب الذين أوجدتهم القوى الاستعمارية، وكانوا يعتمدون عليها في وجودهم بمناقشة تلك السياسات أو لم يجرؤوا على ذلك. وبالمقابل، فإن الأمريكيين الذين لم يألفوا السلوك الاستعماري والاستغلال الاقتصادي الناتج عنه، قد «تعاونوا» مع الزعيم المحلي، ابن سعود الذي كان معتمداً بالكامل على ما يدفعون له، وكانوا يعلمون أن «الامتياز في خطر على الدوام ما لم تتم تلبية مطالبه (الشخصية)». لكن النتائج كانت متشابهة: إذ يستمر الحكام في السلطة بفضل ما تدفعه شركات النفط لهم[7].

ثم جاء غزو بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لمصر في عام 1956 بعد أن أمم جمال عبدالناصر قناة السويس، التي كانت أوروبا تحصل على إمدادات النفط الخام من الخليج عبرها. وقد عارضت واشنطن الخطوة وأجبرتهم على الانسحاب، وذلك بأن رفضت إمداد بريطانيا وفرنسا بالنفط الخام عندما أقفلت مصر القناة؛ رداً على العدوان.

كانت الوسائل المفضلة التي تلجأ إليها واشنطن لتحقيق أهدافها الإستراتيجية فيما يتعلق بالنفط تتم عبر شركات النفط، وهذا يصدق في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية الساحة الخلفية للولايات المتحدة:

عند تفحصنا فنزويلا، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية يمكننا أن نجد بعض نقاط التشابه في تعامل الولايات المتحدة معهما. فالأهمية الطاغية لصناعة النفط تظهر بوضوح في كلا البلدين، وكانت الحكومة الأمريكية مثلها مثل الشركات الأمريكية تقوم بحماية الاستثمارات عبر القليل من التدخل المتعمد الصريح والكثير من الامتيازات المحدودة.... بيد أن ما يظهر للعيان أنه فيما كانت وزارة الخارجية على استعداد لممارسة الضغط لتلبية أهدافها المنشودة، فإنها كانت مع ذلك تتوقع أن تقوم الشركات بإدارة السياسة النفطية على نحو ملائم[8].

ولكن، بحلول عام 1973، ظهر أن سياسة الولايات المتحدة قد أخذت جانباً عسكرياً أكبر بكثير، وكشفت الوثائق التي سمحت الحكومة البريطانية بنشرها في عام 2004 وجود قلق حيال إمكانية إقدام واشنطن بغزو المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة إذا ما استمر الحظر العربي للنفط.

المنتجون في المقدمة

وفي وثيقة سرية للغاية ــ UK eyes Alpha ـ تداولها رئيس الوزراء ومجموعة محدودة من كبار الوزراء والموظف الرفيع المستوى في وكالة الاستخبارات بيرسي كرادوك رئيس قسم التقويم في وكالة الاستخبارات، وكانت هذه الوثيقة مستقاة من تعليقات أدلى بها عدد من كبار الدبلوماسيين الأمريكيين وتشير إلى أن واشنطن قد تكون بحلول شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 1973 تعد العدة للتدخل عسكرياً في الشرق الأوسط[9]. وكان التحليل الذي تم التقدم به يقول: إنه إذا ما طال أمد الحظر المفروض على إمدادات النفط، وربما يكون ذلك بسبب تجدد القتال ما بين العرب وإسرائيل الذي شكل خطراً كبيراً على الاقتصاديات الغربية، فقد تقرر الولايات المتحدة ضمان أمن إمدادات النفط. وتقدر الوثيقة أن احتياجات الولايات المتحدة

Openkandil.com

وأوروبا واليابان من النفط العربي تبلغ 760 مليون طن في العام، وهو مقدار أقل بقليل من إنتاج المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا في شهر سبتمبر/ أيلول من عام 1973. ولما كان بالإمكان الحصول على إنتاج أكبر من الدول الثلاثة الأولى، فإن القيام بهجوم ضد ليبيا البعيدة جغرافياً قد وضع جانباً. وتتابع الوثيقة النظر في كيفية تحقيق الهدف، بما في ذلك «استبدال» الحكام الموجودين بمزيد من الرحال المذعنين أو استخدام إيران أو الدول الأوروبية الغربية للقيام بالمهمة، أو التهديد باستخدام القوة، أو فرض حظر، ولكنها خلصت إلى أن الأمريكيين يفضلون اللجوء إلى عملية سريعة يقومون بها بأنفسهم؛ للاستيلاء على حقول النفط» ووفقاً للوثيقة، فإن الاستيلاء على المنطقة سيستمر قرابة عشر سنوات. كما تجري حسابات تتعلق بأعداد القوات الأولية والمقبلة اللازمة والمتطلبات اللوجستية اللاحقة.

وفيما يشير إلى أن النظرة إلى أمن النفط قد تغيرت الآن من نظرة الحرب الباردة إلى النظرة التي تُعدّ أن منتجي النفط أنفسهم هم الخطر الأساسي والمباشر، تتابع الوثيقة: «إن التدخل الروسي لن يصل، على الأرجح، إلى حد التدخل العسكري المباشر، وإنه من المحتمل أن تقوم واشنطن بإعلام موسكو بالأمر مقدماً». وعندئذٍ «سوف يحاول الروس الإفادة من المعارضة على أحسن وجه سياسياً ودعائياً». وإن أكبر خطر بالمواجهة غير المباشرة في الحرب سوف تكون في الكويت، إذا شجعت روسيا العراق على التدخل هناك.

ويتخلل الوثيقة شيء من القلق من أن الحليف الأساسي لبريطانيا ربما يطلب منها المساعدة في الغزو؛ ذلك أن بريطانيا تفضل الآن حل مشكلاتها المتعلقة بالنفط دبلوماسياً. وقبل توزيع ورقة التقييم التي وضعتها الاستخبارات بأسبوعين، اجتمع رئيس الوزراء وأعضاء كبار في الحكومة بالشيخ اليماني وزير النفط السعودي، الذي تحدث بالنيابة عن منتجي النفط العرب كلهم[10].

ولم يكتفِ اليماني بالإعلان بأن بريطانيا لكونها تعد بلداً صديقاً ستحصل على إمدادات النفط المعادلة لتلك التي كانت تتلقاها قبل بدء الحظر وحسب، بل أضاف بأنه على استعداد للنظر في طرق لتعويض بريطانيا عن الكميات التي فقدتها؛ لكونها

قـادرة على الحصول علـى مصادر النفط من سـوق روتردام الفوريـة، وهي الهدف الأساسـي من الحظر. كذلك عُدّت فرنسا وأسبانيا دولتين صديقتين، فيما عُدّت بقية الدول المنتمية للاتحاد الاقتصادي الأوروبي، باستثناء هولندا، دولاً محايدة.

كانـت أحداث عام 1973 تتألف من خيطين منفصلين غالباً ما يتداخلان. فهناك قضية أسعار النفط، من جهة، والسيطرة على الاحتياطيات والتلاعب بالإنتاج لأهداف إستراتيجية في الجهة المقابلة، وهما بالطبع متداخلان. ولكن نتج عن دمجهما تحليل فضفاض يفيد منه سياسيون يمينيون في الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر كذلك في النقاشات المختزلة لبعض معارضي الحرب على العراق عامي 1991 و2003.

كانـت الإجـراءات التي تتخذهـا أوبك في السنـوات الأولى بعـد تأسيسها في عام 1960 دفاعيـة إلى حـد كبـير، بحيث لا تعـدو أن تكون محاولة لوقـف تراجع الأسعار الـذي فرضتـه الشـركات المنتجة عوضـاً عن زيادتهـا. وبعد عقد مـن الزمن، كانت حكومـات الـدول المنتجـة في الخليج تحصل علـى دولار واحد للبرميـل مقابل النفط الـذي تبيعـه الشركات لقاء 12 ـ 14 دولاراً للبرميـل. وفي الوقت ذاته، قلّت قيمة هذا الـدولار الواحـد، بسبب من تنامي ضعف الدولار. ولكـن بحلول عام 1970، كان عدد مـن الدول الأعضاء قد تعلموا من فنزويلا العضـو المؤسس، وتبنوا نهجها في الأسعار الـذي بموجبه تحصـل حكومة الدولة المنتجـة على رسوم وضرائـب على النفط. وفي عـام 1971، نجحت أوبـك للمرة الأولى في دفع شركات النفـط للتفاوض مع المنظمة عوضـاً عن التفاوض مع كل دولة بمفردهـا. وعلاوة على ذلك، فقد استطاع الأعضاء مجتمعـين عبر ما عـرف باتفاقية طهران، الفـوز بزيادات في الأسعـار «الآجلة» التي كانت تحددها الشركات حتى ذلك الوقت، وزيادة حصيلتهم من الضرائب إلى 55%. كذلـك اشتملت اتفاقية طهران على زيـادة تصاعدية سنوية في الأسعار. أما العنصر المهـم الآخر، فكان قبول الشركات بوجوب حمايـة الأسعار في مواجهة انخفاض قيمة الـدولار. وفي الوقـت ذاته، كانت الحكومات الأعضاء تتجه نحـو تأكيد سيطرتها على الاحتياطيـات عبر تأميم الإنتـاج القائم. ذلك أن أوبك قد وافقت على انتهاج سياسة التأميـم التدريجي، لكـن بعض الأعضاء ساروا قدماً بسرعـة أكبر، فأممت الجزائر

OpenKandil.com

55% مـن المصالح الفرنسية، وسيطرت العراق على أصـول شركة نفط العراق IPC (آي بي سي) واستولت ليبيا على عمليات BP (بي بي) وبدأت المملكة العربية السعودية حقبة مطولة من التأميم التدريجي لأرامكو في عام 1972.

وبحلـول عـام 1973 كان من الواضـح أن اتفاقيـة طهران لن تصمـد طويلاً. فأسعـار النفـط الذي يتم بيعه في السـوق المفتوحة كانت تتضخـم، وراحت الدول المنتجـة تطالب بحصتهـا، وأعيد فتح المفاوضات في شهـر أكتوبر/ تشرين الأول، ولكنهـا بـاءت بالفشل، تاركة مجموعة من الدول الخليجيـة المنتجة للنفط تفرض زيـادات في الأسعـار خاصـة بها. واستمرت أسعـار السوق المفتوحـة في التضخم، يدفعها للارتفاع الحظر على المبيعات للولايات المتحدة وهولندا وأفريقيا الجنوبية الـذي تفرضه الدول العربيـة المنتجة رداً على دعم تلك الـدول لإسرائيل في أثناء حـرب أكتوبر/ تشرين الأول. وفي شهـر ديسمبر/ كانون الأول فرضت أوبك زيادة بلغـت 140%، ليصـل السعر المحـدد للنفط الخـام العربي الخفيـف إلى 10.84 دولارات للبرميـل. ومنذ تلك اللحظة كتـب فاضل الشلبي، وهو مسؤول كبير سابق في أوبـك، قائلاً: «لقد أصبحت أوبك المدير الوحيـد للأسعار»[11]. وفكرة الشلبي صحيحـة لدرجة أن الشركات وحكومات الدول المستهلكة التي تنسق معها بدقة لم يعـد بإمكانها فرض الأسعار على حكومات البلـدان المنتجة. ولكن، سيتضح قريباً أن المصالـح المختلفـة للـدول الأعضاء في أوبـك سوف تجعل تحقيـق إستراتيجية جماعية للأسعار أمراً صعباً.

ويُظهـر محضر اجتماع للحكومة البريطانية، يعـود إلى أكتوبر/ تشرين الأول من عـام 1973 مدى القلق حيال الخطـوة التي اتخذتها أوبك لزيادة الأسعار، بمعزل عن المخـاوف الناتجة عن الحظر العربي، الذي ستتـم مناقشته فقط في الكويت في اليوم الـذي أعقب كتابة المحضـر فيه. ويُعلم رئيـس الوزراء حكومتـه أن الزيادة المقترحة ستكلـف الدول الأعضـاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبـي (EEC) 10 مليارات دولار إضافية في العام. وقد تصادف أن المحضر يذكر كذلك أن شركات النفط قد استشارت الوزراء فيما يتعلق بالخطوات المزمع اتباعها[12].

وبالرغم من أن أوبـك بمجملها، والدول الأعضاء الأساسيين بما في ذلك فنزويلا وإيـران قد تبنـوا حملة لرفع الأسعار المحددة في محاولة لجعلها تتواءم مع الأسعار في السـوق المفتوحة، فإن منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) فرضت الحظر الـذي بدأته في 17 أكتوبـر/ تشرين الأول من عـام 1973. وكان هدفها الضغط على الولايات المتحدة لتتخلى أو تقلل من دعمها لإسرائيل، لا أن تؤثر على السوق، برغم أنه من الجلي أن الوزراء الذين وافقوا على الحظر كانوا يدركون مضامين أفعالهم. وكان هذا الاستخدام الثاني «لسلاح النفط»، إذ استخدم سابقاً مدة قصيرة وعلى نحو غير موفق بعيد حرب الأيام الستة يونيو/ حزيران عام 1967 التي اجتاحت فيها إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة. فكان من شأن الغضب الشعبي، عندئذٍ، والأفعال العفوية إرغـام عدد من الدول العربيـة المنتجة للنفط، ومن بينها المملكـة العربية السعودية، على فرض حظر قصير الأمد على الولايات المتحدة وبريطانيـا وألمانيا الغربية، وقد فشـل ذلـك إذ تم الحصول علـى النفط الخام البديـل بسرعة مـن الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

والأمـر المثير أن محضر جلسـة الحكومة البريطانية في عـام 1973 الذي ذكرناه آنفـاً قد تطرق كذلـك إلى الاستعدادات للحظر المحتمل، ولكـن لم يتضمن أي إشارة إلى الأسعار في تلـك الفقرات. وكان ينظر إلى مفاوضات الأسعار والحظر على أنهما قضيتـان منفصلتان. وكمـا يشير فين، فإن إيـران التي كانت إحدى الـدول الصقور الأكثر تشدداً في قضية السعر في ذلك الوقت، لم تتورط في الحظر وكانت حليفاً مقرباً للولايـات المتحدة، في حـين أن المملكة العربية السعودية المحـور المحرك للحظر كانت تكافح في أوبك لتخفيف المطالب المتعلقة بالسعر.

وفي الواقع، ثمة دليل على أن الولايات المتحدة كانت تدعم حملة أوبك لرفع الأسعار في أوائـل السبعينيات من القرن العشريـن. إذ يستعرض بيير تيرزيان في تاريخه عن أوبـك عدداً من الأدلة التي توحي بأن إدارة نيكسون قد شجعت، وحتى حفزت، الدول الأعضـاء في أوبك لرفع الأسعار؛ اعتقاداً منها بأنهـا ستحفز إنتاج الولايات المتحدة، وتحـرم اليابان وأوروبا مـن التنافس التجاري والولايات المتحـدة، وتخلق سوقاً للسلع

الأمريكيـة في الـدول المنتجة للنفـط[13]. كذلك هناك مسألة الحفـاظ على الأنظمة الصديقـة، فعندما كانت الأسعار مرتفعة، حذر وزير الخارجية هنري كسينجر بشكل رسمي من أن تخفيضها بشكل عنيف سوف يهدد استقرار حلفاء مهمين[14].

هنـاك سببـان يدفعان الولايـات المتحدة نحو اختيـار أسعار أعلـى للنفط: أولاً، كانـت الزيادات المتدرجـة والمعتدلة في الأسعار تنسجـم وسياسة واشنطن في حقبة مـا بعد الحرب العالمية التي تنهج نحو التوافق، عوضـاً عن مواجهة حكومات الدول المنتجـة في كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسـط. وفيما كانت كميات الواردات إلى الولايـات المتحدة قد ارتفعـت على نحو لا يمكن إيقافه، فقـد اتضح أكثر وأكثر أنهـا لم تعد قـادرة بعد الآن علـى أداء دور «المنتج الموجه» عالميـاً، ذلك المنتج الذي يزيـد أو يقلل من إنتاجـه؛ ليضمن توازناً عالمياً ما بين العرض والطلب. وقد انتقل هـذا الـدور إلى المملكة العربيـة السعودية ولسـوف يبقى فيها. والسبـب الثاني أنه علـى حكومـات الولايات المتحدة في ذلـك الوقت وإلى الآن أن تتذكـر دوماً أن بلدها قـد يكون مستورداً ومستهلـكاً مسيطراً، ولكنه منتج رئيس، إذ توفر صناعة النفط والغاز الطبيعي الأمريكية دخلاً وعملاً لأعداد كبيرة من الناخبين، ليس لطاقم عمل الشـركات الكبيرة فحسب، وإنمـا لمجموعة من المنتخبين المستقلـين الصغار الذين يملكون، في الواقع، بئراً واحدةً فقط.

كانـت أسعـار النفط المنخفضـة، ولا تـزال تعني دخـلاً منخفضاً لتلـك الأعمال الأمريكية، التي تشكل مجموعات ضغط قوية على مستوى الولايات والاتحاد. ولما كانت تكلفـة الإنتاج في الولايات المتحدة أعلى بكثير من تكلفته في أوبك، فإن الأخيرة تشكل وسـادة أكثر قدرة على امتصاص انخفاض الأسعار. وفي المقابل، فإن ارتفاع الأسعار قد ترفع تكلفة النشاط الصناعي الضخم ككل، ولكنها تفيد كذلك قطاع الاستكشاف والإنتـاج، إذ تمكنهمـا مـن الاستمرار في الاستثمـار. ومن دون ذلـك الاستثمار، فإن الاعتمـاد علـى الاستيراد سينمو على نحـو أسرع بكثير. وكانت حلقـة دراسية ضمت في عـام 2003 أكاديميين وصناعيـين وحكوميين على مستوى رفيع قد أشارت إلى أنه، وبالرغم من كل الأدبيات:

سوف يرغب عدد قليل من لاعبي السوق في رؤية ظهور بيئة تنافسية بحق، إذ من شأن ما ينتج عنها من انخفاض في الأسعار أن يؤدي إلى إفلاس الكل باستثناء المنتجين ذوي التكلفة الأقل، وهم دول الخليج العربي، وليس الدول غير الأعضاء في أوبك، وهكذا فإن الأسعار المنخفضة لن تقلل، بل ستزيد القوة الاقتصادية النسبية للدول المنتجة في الشرق الأوسط[15].

كان الاختلاف في المصالح ما بين منتجي النفط في الولايات المتحدة والمستهلكين الصناعيين والمحليين يتم حله تقليدياً عبر إبقاء الضرائب على النفط والغاز الطبيعي منخفضة جداً بالمقارنة مع أوروبا. وكانت المشكلة التي فرضتها أوبك بتحولها من الدفاع إلى الهجوم في جذرها مشكلة سياسية أكثر من كونها اقتصادية. ولم يكن التأكيد الفاعل لقومية النفط الجماعية مجرد مسألة دفع المزيد مقابل النفط، بل إنها مثلت فقدان السيطرة على موارد طبيعية حيوية. كما أثارت المخاوف من احتمال قيام المنتجين سلعاً أخرى بالاتحاد معاً، وكان من الممكن حتى الآن أن تكفل الأمن منظمات السلع الدولية التي تضم كلاً من المستهلكين والمنتجين، وتحرم بذلك المنتجين من قدرتهم على ممارسة قوتهم الجماعية. وكما تبين، فقد ساد هذا النموذج عوضاً عن نموذج أوبك، ويعود ذلك بشكل كبير إلى أن المنتجين الزراعيين في المناطق الاستوائية كانوا يفتقرون إلى القوة التي تتمتع بها الدول المنتجة للنفط. ومع أنه كان لدى اتفاقيات السلع الدولية آليات تؤثر في الأسعار، مثل خطط الامتناع عن الدفع أو الخصم، لكن تم التخلي عنها مع تسعينيات القرن العشرين.

فقدت الدول المستهلكة، من خلال شركاتها، سلطتها في تقرير أن تلك الأسعار، سواء في ارتفاعها أو انخفاضها، سوف تتواءم مع احتياجاتها الاقتصادية الواسعة. ومنذ ذلك الوقت، سوف يعتمد المستهلكون إلى حد كبير على عدم استعداد الدول الأعضاء في أوبك لقتل الإوزة التي تبيض لهم ذهباً برفعهم الأسعار كثيراً لدرجة القضاء على الطلب بإلحاقها الضرر باقتصاديات الدول المستهلكة. وعلاوة على ذلك، فالأمر الذي يثير المزيد من القلق؛ نظراً للوضع المتفجر في الشرق الأوسط، حيث ترعى الولايات المتحدة بشكل علني الاستعمار الصهيوني وتدعمه، إنما يتمثل في

أن اتخاذ الشركات موقف المتفرج فيما يتعلق بمسألة تحديد الأسعار معناه أن الولايات المتحـدة لم يعد بإمكانها فصل نفسها عن الدول المنتجة، إذ تمت تعرية الصلة ما بين قضايـا النفـط والقضايا السياسية. ففـي كلتا الحالتين كانت الولايـات المتحدة على الجانـب الآخر من الطاولة التي يجلس إليهـا العرب. وذلك وفقاً لما يشير كتاب وكالة الطاقة الدولية الذي يتحدث عن تاريخ الدول الصناعية.

لا يمكن للمرء استثناء الدول المنتجة للنفط من أن تجد أن ثروتها النفطية، التي تتزايد قيمتهـا بسرعة، يمكن توظيفهـا ليس لمصلحتها الاقتصادية وحسـب، بل واستخدامها سلاحاً لتحقيق غايات سياسية في مجالات لا تتصل بالعلاقات الدولية[16].

كان استخـدام سلاح الحظـر التعبير، المنطقي لهذا، ثم انتهـى الحظر في السنة الجديدة، إذ قامت المملكة العربية السعودية في شهر مارس/ آذار بإنهائه رسمياً.

وكالة الطاقة الدولية: مواجهة فعل جماعي بفعل جماعي

خفضت الدول العربية الأعضاء في أوبك إنتاجها من 20.8 إلى 15.8 مليون برميل في اليـوم، وأعلنت أنها لـن تصدّر إلى الولايات المتحدة وهولنـدا (التي كان يتم فيها شحن نفط السـوق المفتوحة إلى إسرائيل)، والبرتغـال والدنمارك وروديسيا وجنوب أفريقيا. وستتم زيادة التخفيضات كل شهر. وكان أثرها على اقتصاديات دول منظمة التعـاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كبيراً. فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة 6% في الأعوام 1973 ـ 1975 وفي عام 1974 انخفض الناتج القومي الإجمالي لليابان للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[17].

وكان استخـدام «سلاح النفط» وليس حملة أوبـك الداعية لفرض أسعار أعلى هو الـذي هزَّ الـدول المستهلكة الصناعية، وأبعدها عما رأى عـدد من المراقبين أنه حالة من الرضى. وكان الـرد مواجهة الفعل الجماعي بفعل جماعي يتمثل في وكالة الطاقة الدوليـة (آي إي أيـه IEA). كان اتحاد الدول المنتجة أوبك قـد تشكل لمواجهة اتحاد الشـركات المشغلة المدعوة الشقيقات السبع المؤلف من شركات النفط الكبرى والقوية التي أخـذت هيمنتها تزول تدريجيـاً؛ بسبب نمو شركات النفـط المستقلة والشركات

الحكومية التابعة للدول المنتجة. والآن وُجدت الطاقة الدولية لتكون واجهة استهلاكية ستعمل على أن تحل محل الشركات، بوصفها حاملة مشعل الدول الصناعية، لتقف في وجه منظمة دائمة تتقدم بسرعة لتحقيق هدفها... مستعدة للتصرف في المستقبل بالنيابة عن الدول المنتجة بعزم سياسي واقتصادي واضح المعالم[18]. وإلى يومنا هذا، ما من أزمة عالجتها وكالة الطاقة الدولية حدثت بسبب بعبع أوبك.

وإلى ذلك الوقت، لم يكن لدى كبار مستهلكي النفط في الغرب سوى منظومات ضعيفة وبدائية للتكيف مع اضطراب إمدادات النفط، وهي بشكل أساسي بعض الإرشادات المتفق عليها حيال تقسيم الإمدادات المتوافرة ضمن الدول الأوروبية الأعضاء في OECD وتوصية تقضي بأن تحرص الدول على أن يكون لديها مخزونات تعادل 90 يوماً من الاستهلاك، وبنية استشارية مرهقة تركت قوة اتخاذ القرار مع الهيئات العليا لتلك المنظمة، التي كانت تحكم على أساس الإجماع. وفي الواقع، إن مخزونات الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة كانت في عام 1973 تكفي 70 يوماً فقط، ولم يتم استخدام احتياطيات المخزونات، أو لم يتم اقتراح استخدامها؛ لأنهم كانوا يعلمون أنه ليس بالإمكان التوصل إلى إجماع بخصوص ذلك.

ومع أن وكالة الطاقة الدولية لا تزال ذراعاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد أحدثتها كتلة الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة بالتحالف مع الدولتين الأمريكيتين، وهما الولايات المتحدة وكندا، فإنه تم تشكيلها لتستجيب لحالات الطوارئ قصيرة الأمد في الوقت الذي تعالج فيه قضايا أمن الطاقة على المدى الطويل، ثم تم ضم اليابان إليها، لكن فرنسا حافظت على الوهم الديغولي القائل بعدم الانحياز، وظلت خارج المنظمة حتى بعد حرب الخليج عام 1991، على الرغم من أن باريس كانت المقر الرئيس لوكالة الطاقة الدولية. وعلى النقيض من التدابير السابقة، كان على الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية التزام قانوني لتأسيس مستويات إمداد لا تقل عن مستوى معين ــ كانت بالأساس تبلغ 60 يوماً، ولكن سرعان ما ارتفعت إلى 90 يوماً ـ ولدى أمانة السر القدرة على إطلاق آلية لتقاسم النفط تنزع سم أي حظر يفرض في المستقبل أو أي اضطراب آخر يؤثر على الدول

الأعضـاء. وتم وضع تدابير منهجية لجمـع المعلومات من شركات النفط، التي سوف تتحمـل عملياً مسؤولية الاحتفـاظ بنحو ثلثي المخزونات. وكان علـى الدول الأعضاء وضع خطط لكبح الطلب.

تم تأسيـس وكالـة الطاقة الدوليـة لاستباق اضطـراب الإمدادات والـرد عليها. وليس لوضع حد للأسعـار، بالرغم من الارتباط القوي بين النشاطين. ولإطلاق آلية لتقاسـم النفط، بشرط ألا تستخـدم إلا عندما يكون هناك نقص في إمدادات الدول سواء كانت منفردة أو مجموعة بنسبة 7% مع توافر إجراءات تحرير المخزون وتقييد الطلـب للتأقلم مع العُجُوزات الأقل حدة. والحق، أنـه كان ثمة نقاش حاد حيال متى يجـب أن تتدخـل الوكالة، ووجهت انتقـادات للأفعال الأحادية التـي تقوم بها الدول الأعضـاء ــ الولايات المتحـدة وألمانيا ـ عندمـا استخدمتا المخزونـات على ما يبدو لتخفيض الأسعار المحلية.

أدى الحظـر في عامـي 1973 ـ 1974 إلى سحـب ما يزيد عن 4 ملايين برميل في اليوم من السوق طوال مدة تطبيقه. وكانت المدة الممتدة ما بين نوفمبر/ تشرين الثاني من عـام 1978 وإبريل/ نيسان 1979 قد شهدت أكبر عملية اضطراب في الإمدادات إلى الآن، إذ سحـب مـن التـداول مـا مجموعه 5.5 ملايـين برميل في اليـوم ـ 10% مـن الطلب العالمي ـ حـين ألقى عمال النفط الإيرانيون ثقلهـم خلف الحملة الداعية للإطاحة بالشاه. فتضخمت الأسعار لتصل إلى ارتفاعات لم تشهدها من قبل، وعانت اقتصاديات دول OECD ثانية.

وبحلـول شهـر مارس/ آذار من عام 1979 عَدَّت وكالـة الطاقة الدولية اضطراب الإمـدادات مسألـة جادة، ولكنها ليست كافية لإطلاق آليـة التقاسم أو تنسيق تحرير المخزونـات. وعوضـاً عـن ذلك طلبـت من الـدول الأعضـاء ولم تأمرهـم بتخفيض الاستهـلاك نحو 5%. وتم رفض طلب تقدمت به السويد لتفعيل إطلاق تقاسم النفط لمساعدتهـا؛ وتم إيجاد طـرق أخرى للحفاظ على الإمدادات للبـلاد. وبتنسيق أفضل تمكنت OECD من تجاوز أزمة عامي 1978 ـ 1979 على الرغم من أن أسعار النفط كانت قد تضاعفت لتبلغ 25 ـ 30 دولاراً للبرميل الواحد.

وأتى عام 1980 باضطراب جديد، إذ شن صدام حسين عدواناً على إيران، قامت على إثره حرب دموية امتدت نحو عقد من الزمن. وأدى النزاع على المناطق المنتجة للنفط، وممر شط العرب المائي المؤدي إلى الخليج إلى خفض الصادرات العراقية بنحو 3 ملايين برميل في اليوم، والصادرات الإيرانية نحو 1 مليون برميل في اليوم. ومرة أخرى لم تكن وكالة الطاقة الدولية بحاجة لتفصيل استجابتها للطوارئ، على الرغم من أن الدول الأعضاء كانوا قد وافقوا على إجراءات تبريد السوق، بما في ذلك حث الشركات على الابتعاد عن السوق الفورية الحارة جداً والسحب من مخزوناتها ذات المستوى المرتفع جداً. وقد تضافر هذا مع ما هو مألوف في المملكة العربية السعودية من استعداد وقدرة على سد العجز، وازدهار إنتاج بحر الشمال، واتجاهات الاستهلاك المنخفضة ـ التي تعود بجزء منها إلى الكساد وبجزء آخر إلى إجراءات كفاية الطاقة التي أعقبت عام 1973 ـ وهذا ما أدى تدريجياً إلى إعادة التوازن للسوق. وكان هناك ما أطلق عليه: «حرب الناقلات»، والهجوم على منشآت النفط في البحر، وسنوات الحرب ما بين إيران والعراق، ولكن أسعار النفط كانت قد وصلت إلى الذروة، وعلى وشك أن تبدأ انحداراً طويل الأمد.

كان الخطأ العسكري الفادح الثاني الذي ارتكبه صدام قد أثار رد الفعل الشامل الوحيد لوكالة الطاقة الدولية فيما يتعلق باضطراب الإمداد. فغزو الكويت في شهر أغسطس/ آب من عام 1990 وما أعقبه من حظر فرضته الأمم المتحدة على النفط الخام الكويتي والعراقي قد أحدثا خسارة إجمالية في السوق بلغت ما يزيد عن 4 ملايين برميل في اليوم. وارتفعت الأسعار بحدة لتصل إلى ما يزيد عن 40 دولاراً للبرميل في سوق الصفقات الفورية، لكن هذا الارتفاع كان نتيجة للمزايدات الكلامية، وليس لأسباب جوهرية. وفي الواقع كان هناك مخزون متواضع راكمته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأصدرت وكالة الطاقة الدولية تقريراً بأن العرض في السوق جيد، ذلك أن إيران والمملكة العربية السعودية كانتا تضخان بأقصى طاقتيهما[19]. وبالفعل، فقد ناشدت أوبك وكالة الطاقة الدولية لتعمل على تلطيف الأسواق، ودعت لتحرير مضبوط للمخزونات المحفوظة[20]. وفي الحادي عشر من يناير/ كانون الثاني

لعـام 1991 أعلنت أوبك أنها ستعمل على إمداد السوق بـ 2.5 مليون برميل إضافية في اليـوم في حال حدوث أي عجز في الإمداد. ولم تقم وكالة الطاقة الدولية بتفعيل خطة الطوارئ استجابة لحرب الخليج إلا بعد أسبوع من الزمن، فسمحت بإطلاق ما يزيد على 2 مليون برميل في اليوم في سوق شهدت انحداراً شديداً. وقد جاءت هذه الخطوة يـوم بدء الهجـوم العسكري على العراق. وكانت المبررات التـي قدمت لهذا التصرف في ذلـك الوقـت، الادعـاءات الدائمة بأن إنتـاج المملكة العربيـة السعودية ربما يكون معرضـاً للهجوم في أثنـاء عملية عاصفة الصحراء، وأن رد فعل منتجي النفط العرب مشكوك فيه (على الرغم من العجز المعروف للقوة الجوية العراقية وقرار أوبك أوائل الشهـر). ونتيجـة لذلـك، لم يتم بيع سوى نصـف كميات النفط الخـام الذي قدمته الولايات المتحدة وألمانيا من المخزونات وتم تعطيل الخطة في شهر مارس/ آذار. ويعلق سكـوت في التاريخ الذي يكتبه عن وكالة الطاقة الدوليـة، قائلاً: «إن التناقض ما بين المستويات المذكـورة أعلاه استعداداً لأزمة الخليج، والإجـراءات البدائية واضطراب الـدول الصناعية في المدة التي سبقت أزمة عامي 1973 ـ 1974 وفي أثنائها يعد أمراً مدهشاً بالفعل»[21]. ومن بين التهاني الذاتية الصادرة عن مجلس الإدارة كان هناك مذكرة معبرة تتحدث عن أهمية الدور الذي اضطلعت به الدول المنتجة للنفط، وعلى الأخص المملكة العربية السعودية وفنزويلا، في التخفيف من آثار الأزمة.

يعـود للتحول الإستراتيجي نحو التعاون ما بين الـدول المستهلكة القوية الفضل في نـزع فتيـل خطر حدوث اضطراب كبـير في إمدادات النفط، مهمـا كان سببها. وكما رأينـا، فقد كانت قوة الإستراتيجية المتبعـة إلى يومنا هذا تكمن في إمكانياتها، وليس في استخدامهـا الفعلـي. ولعل التهديـد باستخدامها قد أدى إلى تغيـير سلوك الدول المنتجـة، وإن إحـدى الحجـج المقدمة عن استعـداد المملكـة العربيـة السعودية لسد العجـز في الإمداد طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، ربمـا كان مردها إصرار المملكة على أن تضمـن لنفسهـا الحصول على الأربـاح من بيع النفط في السـوق، وليس حكومات الـدول المستهلكة (أما الحجة المضادة، فتقول: إن المملكة العربية السعودية كانت على استعـداد دائم لضخ المزيد للحفاظ على اعتدال الأسعار). ويدور النقاش في الولايات

المتحدة حول مـا إذا كان ينبغي الحفاظ على الاحتياطي الإستراتيجي النفطي للبلاد ليكون وسيلة سياسية وإستراتيجية أم يتم تطويره ليكون أداة لإدارة السوق، يستخدم لتغطيـة الأسعار إلى حـد ما، لتقف في مواجهة الآلية التـي أنشأتها أوبك في السنوات الأخـيرة، ولإطلاق المزيد مـن الإنتاج أو التقليل منه عندما تقع الأسعار خارج النطاق السعري الذي يتراوح ما بين 22 ـ 28 دولاراً للبرميل.

وكان غـزو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعراق في عام 2003 قد شهد دعوات لوكالة الطاقـة الدولية لإطلاق تطمينات بأنها على استعداد للعمل. وقد وعد مديرها التنفيـذي الجديد كلود ماندیل، وزير الطاقة الفرنسـي سابقاً، بتحرير كميات هائلة مـن النفط إن دعـت الحاجة إلى ذلك. وأصـدرت الوكالة نشرة حقائـق أوردت فيها أن مخزونـات الـدول الأعضاء تبلغ 4 مليـارات برميل، تمثل 114 يومـاً من الواردات الصافيـة، ويمكـن استهلاك تلك المخزونـات بمعدل 12.9 مليـون برميل في اليوم في الشهر الأول من حدوث أزمة.

ونتيجـة لذلك ليس ثمة حاجـة إلى أي فعل. فخلال سنـوات الحظر المفروض على العراق منذ عام 1990، والمناورات الدائمة التي تدور حول أعمال برنامج النفط مقابل الغـذاء، أضحت السوق معتـادة على مُدَد انقطاع للنفط العراقـي الخام. ومرة ثانية، كان مـن شأن التأكيدات التي أطلقتها الدول الأخرى الأعضاء في أوبك، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، تجنيب وكالة الطاقة الدولية الحاجة للقيام بأكثر من مجرد الإعـلان عـن استعدادها للعمـل. وكان ماندیل قد تحـدث إلى وزير النفـط السعودي علـي النعيمي ووزير النفـط القطري ورئيس أوبك في ذلك الوقت عبد الله العطية عند بدء غـزو العراق. وقال: «لقد منحـوني شخصياً الكثير من الراحـة وبعض التفاصيل المتعلقـة بكمية إنتاجهـم وتخزينهم»[22]. وإن وكالة الطاقة الدوليـة على أتم استعداد لاتخـاذ إجراءات تكمل ما قامت به الدول المنتجة للحفاظ على إمدادات السوق. وهذا الاعـتراف الصريح بالتفاعل عوضاً عن التنافس ما بـين وكالة الطاقة الدولية وأوبك يناقض الموقف في السنوات الأولى للوكالة، كما عبرت عنه هيلغا ستيج التي تحتل المركز الثاني في قمة هرم الوكالة، حين رفضت السماح بذكر أوبك في منشورات الوكالة.

حماية الشرق الأوسط

منذ تأسيس وكالة الطاقة الدولية، عندما كان ينظر إلى أمن الطاقة بوصفه لعبة شطرنج ما بين جبهتي الدول المنتجة والمستهلكة، أظهرت الثورة الإيرانية وأزمة الكويت وغزو العراق أن الأزمات قد تولدت في الواقع بفعل الدول التي تدعوها واشنطن: «الدول المارقة». وسواء فكرت الولايات المتحدة ملياً في غزو حقول النفط العربية في عام 1973 أم لا، فإن النشاط العسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط أصبح أمراً واقعاً بعد عقد من الزمن. حيث أنفق الرئيس ريغان مبالغ هائلة بلغت 1.7 ترليون دولار على التسلح، إذ سيتم نشر جيش قوامه 300000 جندي على نحو سريع عبر حلفاء إقليميين مثل المغرب، وذلك كجزء من الإستراتيجية التي تشكل قوة الانتشار السريع. وكانت خطابات ريغان ووزير دفاعه كاسبر وينبرجر قد أعادت العلاقات الدولية إلى الأعماق الشتوية للحرب الباردة. فالتدخل السوفييتي يشاهد في كل مكان والعقيدة الراهنة كانت:

من الأهمية بمكان مواجهة الاتحاد السوفييتي باحتمال وقوع نزاع كبير إذا ما سعى للوصول إلى موارد النفط في الخليج؛ لأن السوفييت قد يعمدون إلى إثارة، أو استغلال القلاقل السياسية المحلية، وقد تتوسع قواتهم إلى المنطقة بوسائل أخرى بخلاف الغزو الصريح. ومهما كانت الظروف، يتعين علينا الاستعداد لإدخال القوات الأمريكية مباشرة إلى المنطقة؛ إذ إن أمن الوصول إلى نفط الخليج العربي في خطر[23].

وكما لاحظ أحد المعلقين في ذلك الوقت، ينبغي على الأنظمة التي تتمتع بأي منطق سياسي الاستمرار في بيع النفط، فحاجة السوفييت لنفط الخليج أمر افتراضي، وعلاوة على ذلك، فإن حاجة الاتحاد السوفييتي لاستيراد القمح لم تؤدِ إلى غزوه للأرجنتين.

يبدو أن مسألة «أمن الوصول» يصل إلى الحفاظ على هيمنة شركات الطاقة الأمريكية على المعالجة والتسويق العالمي لنفط الخليج العربي. ولهذا عمل

المخططـون العسكريـون الأمريكيون على ربـط السلطة في المنطقـة بالفخ النووي... وتشجـع واشنطن في هذه المرحلة سباق التسلح النووي بوصفه الحامي المطلق للوضع الراهن[24].

وكانـت الولايات المتحدة، في الوقت ذاته، ترسخ تدخلها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر وسائل غير مباشرة: المساعدة العسكرية والدبلوماسية والمالية التقليدية لإسرائيـل، ودعـم نظام السادات في مصـر بعد عقده معاهدة للسـلام مع إسرائيل، وتسليح صدام التابع السابق للسوفييت، وذلك في حربه ضد إيران، وفرض حظر على إيران، وتسليح المغرب في حربـه ضد مقاتلي البوليساريو في الصحراء الغربية الذين تدعمهـم الجزائر. وبحلول عام 1987، كان طلـب الكويت المساعدة في مواجهة خطر الاعتداءات الإيرانية التي تشن على ناقلات النفط التابعة لها قد وفر الذريعة لانتشار البحريـة الأمريكيـة في الخليج، وهو انتشار استمر حتـى الآن، انطلاقاً من قاعدة في البحرين للأسطول الخامس.

وبحلـول عـام 1990، سقطت ورقة توت الحرب الباردة في عهـد ريغان التي تستر التدخـل العسكـري للولايات المتحـدة في الشـرق الأوسط، كما حصـل لنوايا الاتحاد السوفييتـي وأهدافه. ولكن الالتـزام بالمصالح الإستراتيجيـة في المنطقة ظل كما هو حسب ما لاحظ جوستورك وآن ليش عشية عملية عاصفة الصحراء.

يتمثـل الخطـر في نظـر العديد مـن الناس في الشـرق الأوسط، في أربـع مسائل متداخلـة: (1) شرعية النظام الاقتصادي والسياسي القائم في المنطقة، الذي تجاهد الولايات المتحدة للحفاظ عليه، فيما يبدو أن العراق يتحداه، (2) السيطرة على موارد المنطقـة، وخاصة النفط، وتوزيع عائداتها، (3) حل المظالم الطويلة الأمد، وعلى وجه الخصوص النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، (4) التنافس بين الدول العربية لفرض السيطرة[25].

لقـد كان (جوستـورك وآن ليش) محقـين في وضع النفط ضمـن سلسلة المصالح الإستراتيجيـة المتداخلـة، وكذلـك الحديث عن «السيطـرة على» النفـط عوضاً عن

الوصول إليه، الذي لم يتعرض إطلاقاً إلى تهديد متعمد ما عدا على مستوى الخطابات الشعبية خارج نطاق ظروف عام 1973 الخاصة جداً وقصيرة الأمد.

بعد نزاع عامي 1990 ـ 1991 في الخليج، تم تعزيز القوات الأمريكية في الشرق الأوسط بدعوة من الأنظمة المحلية القلقة بشأن إثارة عش الزنابير العراقي. وإن كان نطاق المنشآت العسكرية الأمريكية وأعدادها في منطقة جنوب غرب آسيا يُعدّ أمراً مذهلاً. وباستثناء المنشآت الكبيرة المتمركزة في تركيا وشمال أفريقيا، التي تخضع لسيطرة القيادة الأمريكية في أوروبا، لدى القيادة الأمريكية المركزية قواعد أو اتفاقيات لإنشاء قواعد في 11 دولة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى 5 في آسيا الوسطى و3 في القرن الأفريقي. وهناك 25 منشأة أساسية للانتشار، و40 قاعدة لوجستية، و 14 قاعدة للتدريب. وفي منتصف عام 2004، كان هناك نحو 170000 جندي أمريكي في جنوب غرب آسيا. كذلك كان لدى القيادة المركزية قوات جوية بلغ تعدادها 17000 فرداً وقرابة العدد ذاته من أفراد القوات البحرية. إضافة إلى ما يزيد على 26400 من قوات المارينز في العراق، وكذلك المئات في القرن الأفريقي[26].

هناك احتمال كبير في بقاء أعداد هائلة من القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان سنوات عديدة. ولكن حتى لو عزلنا القوات في تلك المسارح، فإن أعداد القواعد والمنشآت الأمريكية الأخرى في المنطقة يعني أن الشرق الأوسط يحتضن، بإرادته أو من دونها، عشرات الآلاف من العسكريين الأمريكيين، فعلى سبيل المثال هناك 1200 في القاعدة البحرية في البحرين و2000 في قاعدة العيديد الجوية في عمان التي تبلغ تكلفتها 1.5 مليار دولار، وكانت موجودة قبل الإعداد لغزو العراق بزمن طويل.

وقد تزايد الإنفاق العسكري الأمريكي بوتائر متصاعدة في السنوات الأخيرة. ويقدر أن تكلفة غزو العراق في عام 2003 على دافع الضرائب الأمريكية قد بلغت 150 مليار دولار، بينما بلغت تكلفة الحرب في 1990 ـ 1991 قرابة 61 مليار دولار. وفي عام 2003 زادت الميزانية العسكرية بنسبة 15% تقريباً عن معدلها في أثناء الحرب الباردة. ويقدر أن يصل الإنفاق العسكري لعام 2005 إلى 400 مليار دولار.

«الحرب على الإرهاب»: الاسم جديد، والسياسة ذاتها

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة، تمت فلترة أمن الطاقة، بالإضافة إلى كل جوانب السياسة الخارجية تقريباً والعديد من نواحي السياسة الداخلية عبر عنوان جديد «الإرهاب». وغالباً ما كانت تلك الصور التي برزت تفتقر إلى الوضوح، ويظهر ذلك في النقاش الذي دار في الكونغرس الأمريكي والإسهام الذي تقدم به توم لانتوس كبير أعضاء الكونغرس عن ولاية كاليفورنيا:

إننا لم نفحص، حتى الآن، كيف يعمل اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط على إعاقة قدرتنا على مكافحة الإرهاب الدولي... فاحتياطيات أمريكا المتضائلة تدريجياً لا تسد سوى نصف النفط الذي يحتاجه اقتصادنا. ويجعلنا هذا معتمدين كثيراً على أنظمة الشرق الأوسط التي تسيطر على الأغلبية الساحقة من احتياطيات النفط العالمية المعروفة. والعديد منها إما أنظمة ناشطة في عدائها الفاعل للولايات المتحدة، مثل إيران والعراق وليبيا، أو أنظمة غير مستقرة وأوتوقراطية يسيطر عليها الأصوليون الإسلاميون.

... ويقوض اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط قدرتنا على مكافحة الإرهاب الدولي. وخشية من حدوث حظر عربي، يتملق دبلوماسيونا الحكام الأوتوقراطيين في الشرق الأوسط، ويسمحون لممارساتهم المعادية للديمقراطية وللولايات المتحدة أن تمر دون عقاب. والمؤلم في الأمر أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط غالباً ما تكون أسيرة للمصالح النفطية[27].

ومع اندماج الأنظمة بالمنظمات المعادية لهم بشكل عام، وانبعاث سخيف لبعبع الحظر، قدمت ملاحظات لانتوس مثالاً عن الطريقة التي تم فيها استخدام هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول لدعم الحجة لشن حرب على العراق وتدخل الولايات

obeikandl.com

المتحدة على نطاق أوسع وأعمق في كل شيء من العلاقات الإقليمية في بحر قزوين إلى أنظمة الشحن. وكانت شهادة فرانك غافني، المساعد السابق لوزير الدفاع والذي أصبح رئيساً لكبار المفكرين في مجال الأمن، في الاتجاه نفسه:

أعتقد أنه من الواضح أن قدرتنا على شن حرب عالمية فاعلة على الإرهاب قد تتأثر، ربما إلى درجة كبيرة، إذا كان أعداؤنا قادرين على إعاقة تدفق إمدادات الطاقة أو التدخل في ذلك.

ثانياً، إننا في وضع غريب، فمن بين مصادر الخليج العربي لم نعتمد إلا على صدام حسين الذي ربما يكون الرئيس بوش عازماً على استبداله حسب اعتقادي.

...إننا نشن حرباً على الذين أصبحت أنشطتهم الإرهابية ممكنة، على الأقل جزئياً، بفضل عائدات المشتريات الأمريكية والغربية للنفط من الخليج العربي، فمن الجلي أن تلك المشتريات، على وجه الخصوص، توفر الدعم لأعدائنا الأصوليين[28].

لقد أضافت «الحرب العالمية على الإرهاب» قوة دافعة للمحاولات القديمة العهد لتنويع الواردات الأمريكية، وبشكل خاص مع تباطؤ تدفق النفط الآتي من كندا. وفي تقرير سياسة الطاقة القومية الذي نشر بُعَيد تولي جورج بوش القيادة، كررت إدارة جورج دبليو بوش القول: «إننا بحاجة لتقوية تحالفاتنا التجارية، وتعميق حوارنا مع كبار منتجي النفط، والعمل من أجل إنتاج أكبر للنفط في نصف الكرة الغربي وأفريقيا وبحر قزوين ومناطق أخرى ذات موارد نفطية هائلة»[29].

أسرعت مجموعات الضغط لترمي بثقلها بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول. وفي شهر يونيو/ حزيران من عام 2002، قام الجناح اليميني لمعهد الدراسات السياسية والإستراتيجية المتقدمة (IASPS إياسبس)، وهي منظمة إسرائيلية لديها باحثون في كل من الكنيست والكونغرس الأمريكي، برعاية مؤتمر صحفي في كابيتول هيل مقر الكونغرس من أجل «مناقشة الأهمية الإستراتيجية لنفط أفريقيا الغربية بالنسبة للولايات المتحدة». وقد تم «تعزيز مبادرة إياسبس عبر مجموعة مبادرة النفط الأفريقي»، وحسب قول المعهد: «تم تسديد ضربة للسيطرة السعودية والعربية على الأسواق الأمريكية والعالمية جراء عزم الولايات المتحدة زيادة الحصة

الأفريقيـة مـن واردات النفـط لتصـل إلى 25% بحلـول عـام 2010». وكان من بين توصيـات المجموعة: إعلان خليج غينيـا منطقة ذات أهمية حيويـة بالنسبة للولايات المتحـدة؛ وتأسيس قيـادة فرعية إقليمية في المنطقـة؛ وردع الخصوم من الدخول إلى المنطقة، بما في ذلك الدول العربية «المارقة» «ومنافسي الولايات المتحدة مثل الصين». وبحلـول أوائل عام 2004، كانت القيادة الأوروبيـة للجيش الأمريكي قد شرعت تعمل بمبادرة الساحـل الكبير لتدريب القوات من موريتانيا وتشاد ونيجيريا ومالي، وإتمام تدريـب جيوش المغرب وإمدادها بالسلاح. ويعد هذا جـزءاً من إستراتيجية أمنية في «قوس عدم الاستقرار» (أو قوس الأزمات) الذي تحدد بأنه يمر من القوقاز عبر دول بحر قزويـن والشرق الأوسط والساحـل إلى الساحل الغربي لأفريقيـا. وواقعياً، فإن كل بلـد جاء وصفه في القوس يعد منتجاً للنفـط أو الغاز أو دولة عبور لهما أو مجاوراً لهذه الدول. ومن الخطأ أن يخلط المرء ما بين توصيات المجموعات الضاغطة الموالية والسياسـة الجيوستراتيجية الواقعية أو المستقبلية للولايات المتحدة أو القوى الأخرى. ولكـن مـا تشير إليه تلـك التوصيات إنما هـو الطريقة التي تتعرض فيها الخطابات الرسمية للأسواق الحرة والشفافة الضامنة لأمن الطاقة للفساد السريع بفعل السعي للسيطـرة على احتياطيات النفـط والغاز الطبيعي وطرق نقلهـا. ويتمخض عن ذلك المزيد مـن التدخلات والمزيد من شبـكات التحالفات والخصومـات، والمزيد من بؤر العنف المحتملة. ولا يوجد مكان يتضح فيه ذلك الأمر أكثر من منطقة بحر قزوين.

ضمان أمن منطقة بحر قزوين أم فتح صندوق بندورا*؟

لقـد كانـت منطقـة بحـر قزوين مـدة طويلة مـن الزمن مثـار اهتمـام كبير من الحكومات وشركات النفط الأجنبية، وهي إحدى الجواهر التي تنتظر أن يتم التقاطها مـن التاج السوفييتي المتهاوي. وقد يصل الدخل المحتمل الذي ستحصل عليه شركات النفـط الغربيـة إلى 5 ـ 10 مليارات دولار بحلول عـام 2010 [30]. ولكن مواقع وجود احتياطيات النفـط والغاز الطبيعي تعني أن أسلـوب استغلالهما حساس من الناحية

* بنـدورا: امرأة أرسلهـا زيوس عقاباً للجنس البشري، بعد سرقة بروميثيوس للنار، وأعطاها علبة (Pandora·sbox) مـا إن فتحتهـا بدافع الفضـول، حتى انطلقت منها جميـع الشرور والرزايـا فعمَّت البشر، ولم يبـقَ فيها غير الأمل (المُرَاجِع).

الإستراتيجية بالنسبة للعديد من اللاعبين، بما في ذلك الدول التي تدعي أحقيتها في الاحتياطيات، ودول المرور الفعلية والمحتملة، والزبائن المحتملين. وكان معظم المنطقة يشكل جزءاً من الاتحاد السوفييتي وقبل ذلك منطقة متنازع عليها في اللعبة العظيمة بين الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن عشرين. كما أنها ما تزال منطقة تعتقد موسكو أنها ينبغي أن تكون ضمن نطاق نفوذها، وبذلك تحمل بذرة الخلاف مع واشنطن في الوقت الذي تحرص فيه الولايات المتحدة على الوصول إلى النفط الروسي الذي قاطعته في أيام الاتحاد السوفييتي.

ومن ناحية المبدأ، كانت شركات النفط الغربية قد شرعت تصل إلى احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. ومن الناحية العملية، فإن تطويرها كان ولا يزال بطيئاً. فعلى الرغم من القيود التقنية والاستثمارية والتنازع على اقتسام الموارد الواقعة تحت قاع بحر قزوين، فإن القضية الأساسية تتمثل في كيفية نقل النفط خارج المنطقة.

ما تزال منطقة آسيا الوسطى والقوقاز غير مستقرة على درجة كبيرة، إذ إن انهيار الحدود والتقسيمات الإدارية التي فرضت إبان الحكم السوفييتي قد فتح صندوق بندورا بما فيه من قضايا تتعلق بالهوية والإثنية والقومية، بالإضافة إلى التنافس على إمكانية الحصول على الثروة المتوافرة أو المحتملة، وهذه الثروة غالباً ما تكون إيجاراً مرتبطاً بإنتاج أو نقل الموارد الطبيعية. وتشتمل الصراعات الحديثة العهد على حرب أهلية في طاجكستان والصراع الجورجي الأبخازي والعصيان في أذربيجان، والصراع الأرميني الأذربيجاني حول إقليم ناغورني كاراباخ، والحرب في الشيشان. وعلاوة على ذلك، ثمة قلاقل داخلية كان السبب في حدوثها الأنظمة المحلية الفاسدة التي لا تتمتع بالكفاية، وفي أواخر عام 2003 تمت الإطاحة بالحكومة الجورجية بفعل انتفاضة شعبية. كذلك هناك التبعية الموروثة من الاندماج في الاتحاد السوفييتي، مثل منع روسيا لأوكرانيا من الوصول إلى أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا.

بُعيد أيام من انتخاب رئيس جديد لجورجيا حصل على تعليمه من الولايات المتحدة، سافر إليها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول؛ ليطالب روسيا بأن تسحب

قواتهـا من البلاد. وتعد جورجيا بلد عبور أساسـي بالنسبة لنفط بحر قزوين. وحين انتقل باول إلى موسكو، شدد على أن الولايات المتحدة حالياً، تُعدّ القوقاز منطقة ذات أهميـة إستراتيجيـة، متحدياً بذلـك السياسة الروسية في الشيشـان ومولدوفا. وتعد الشيشـان دولة عبور للتدفقـات الأولى الحالية لنفط بحر قزويـن. وبعد عدة أسابيع انتقمت موسكو لذلك الأمـر، فرفعت الرهان بالتهديد بانسحابها من اتفاقية القوات التقليديـة في أوروبا. وبعدئذٍ، اندلع الصراع علـى السلطة ما بين الحكومة الجورجية الجديدة والحكومة الإقليمية المؤيدة لموسكو في أزهاريا، مما جعل أذربيجان تحذر من تعقيـدات إنشاء خط أنابيب باكو- جيهان وقلق أسـواق النفط حيال 200000 برميل مـن نفط آسيا الوسطى يتم تصديرها يومياً عبر الميناء الأزهاري باتومي الواقع على البحـر الأسود[31]. ومع اقتراب عام 2004 من نهايته، سرعان ما اتخذت الانتخابات التنافسية في أوكرانيا تعقيدات الصراع على النفوذ ما بين موسكو وواشنطن، مهددة بذلك بتقسيم بلد العبور هذا إلى اثنين.

وفي الوقـت ذاته استخدمت الولايات المتحدة «الحـرب على الإرهاب» ذريعة لبناء قواعـد جويـة في أوزبكستـان وقرغيزستان، فيمـا عملت القوات متعـددة الجنسيات بقيـادة الولايات المتحدة بالطبع على احتـلال أفغانستان في أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمـبر. وبالفعل ربط أصحاب نظرية المؤامـرة الإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان بالطموحات المتعلقة بإنشاء خط أنابيب نفطي عبر شمال أفغانستان ليصل إلى باكستـان، وهو مشروع تنمية شركة النفـط الأمريكية يونوكال في التسعينيات من القرن العشرين وأزيل عنه الغبار مؤخراً.

وتظهـر الحملة الأمريكية للسيطرة على احتياطيات منطقة بحر قزوين بجلاء في رعايتها لخط أنابيب باكو- تبليسي- جيهان (BTC بي تي سي) ليكون خط التصدير الرئيس. وتم أخذ ثلاثة مسالك في الحسبان: غرباً عبر جورجيا، ومن ثم ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، أو غرباً إلى ميناء سوبسا الجورجي المطل على البحر الأسود، وعبر مضيق البوسفور إلى البحر الأبيض المتوسط، أو جنوباً عبر إيـران إلى الخليـج. وقد عارضت تركيا خيار البوسفـور، ويعود ذلك في جزء منه إلى

المخاوف المشروعة من المخاطر المترتبة على زيادة مرور الناقلات عبر قلب أسطنبول، وبجـزء آخـر؛ لأن خط أنابيب يعبر منطقتهـا يشكل لشركات الإنشـاء المحلية فرصة لجني إيرادات أكبر بكثير.

وكان في الخيـار الإيـراني الكثـير مـن المنطقية؛ وذلـك لرخص تكاليـف إنشائه وسهولتهـا نسبياً، كما أنه سيدر إيرادات سريعة للدول المنتجة في منطقة بحر قزوين. ولكن كراهية واشنطن لإيران، المتمثلة في القانون الصادر عام 1991 بتطبيق الحظر على إيران وليبيا والتهديد بفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر في قطاع النفط والغـاز الطبيعـي الإيراني، حتى ولـو كانت غير أمريكيـة، أدت إلى استدعـاء رؤساء أذربيجـان وكازاخستان وتركمانستان إلى البيت الأبيض في مُدَد متقاربة من الزمن في عامي 1997 و1998 ليتم حثهم على عدم دعم الخيار الإيراني[32].

وبذلـك لم يبقَ سـوى خيار خط أنابيـب BTC، الذي يحمل النفـط عبر أبخازيا وناغـورني كاراباـخ قبـل الوصـول إلى تركيـا الحليفة للناتـو، ولكن غـير المستقرة سياسيـاً. ومما زاد في صعوبـة إقناع اتحاد شـركات النفط لدعم هـذا الخط تلك التكاليـف الإضافية الهائلة. وفي نهاية المطاف، وَجَبَ على الحكومة التركية دفع مبلغ 2.4 مليار دولار من التكلفة، ومع توفير الولايات المتحدة مجموعة من رزم المساعدات والمنـح للتخفيف من التكلفة. ووفقـاً للمشاركين في الحملات المضادة لخط الأنابيب، فـإن ما قدمتـه الحكومة التركية – من إعفـاء المشروع من الخضـوع للقانون المحلي والتطمينـات بأنهـا ستعوض شركات النفط إذا ما تم إدخـال قوانين تقلل من ربحية خـط الأنابيب هـذا– يشكل خرقـاً لاتفاقيات السمـاح لأنقرة بالدخـول إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً.

وحينما تحدث آلان لارسون معاون الوزير في وزارة الخارجية الأمريكية عن مسألة خط سير أنبوب النفط قال:

إحـدى المقاربات الممكنة أن تأتـي الطاقة بشكل أساسي عبر إيـران. ولكن إذا ما تحقق ذلك، فسوف تكون له نتائج خطيرة جداً ومعاكسة لنا، وهذا أحد الأسباب التي جعلـت الولايات المتحدة تعمـل جاهدة جداً لتوفير الأسـاس السياسي لإنشاء خطوط

متعـددة مستقلـة، بما في ذلك خـط الأنابيب الذي يمر من باكـو إلى تبليسي، ثم إلى جيهان في تركيا، ذلك أنه أحد الطرق لضمان خروج الطاقة والاطمئنان أنها لن تعبر بلداً قد يحاول استخدام سيطرته على شبكة النقل لتكون مصدر قوة ونفوذ[33].

ولكـنّ ثمـة سببـاً آخر لفرض تدفق النفـط باتجاه الغـرب. ذلك أن نفـط آسيا الوسطـى وغازها الطبيعي يتمتعان بأهمية عظيمة لـدى الصين، ومن المرجح أن يتم إنشاء خط أنابيب من المنطقة إلى الصين في مرحلة ما، لكن تكلفته سوف تكون هائلة جـداً وسيتطلب إنشاؤه وقتاً طويلاً، وبشكل خاص؛ لأن المناطق الصناعية في الصين (حيـث الطلب) تقع في الجنوب فيما سيأتي خط الأنابيب من الشمال. ولهذا السبب، فإن المديرين التنفيذيين في شركة بيتروكازاخستان، التي تنتج النفط من حقول كازاخ الواقعـة على اليابسة وتبيع كميـات صغيرة للصين، لا يتوقعون قيـام فرصة في المدى القريب لإنشاء خط أنابيب يمتد نحو الشرق[34].

ولكـن نفـط آسيا الوسطى الذي يتم تسليمه عبر إيران يمكـن له إما أن يسلم إلى الخليـج؛ ليتم شحنـه إلى الصين أو الأسـواق الآسيوية الأخـرى، أو أن يتم استبداله بالنفط الإيراني الذي يمكن شحنه إلى آسيا، وهو إجراء مطبق الآن بالنسبة للكميات الصغيرة من النفط الخام الآتي من كازاخستان وتركمانستان. ولكن مشكلة الولايات المتحـدة وأوروبـا فيما يتعلق بهذا الأمر أن نفط آسيا الوسطـى يمكن أن يغذي آسيا ـ بمـا في ذلك الصين ـ بينما طرق النقـل عبر البحر الأبيض المتوسط تحول نفط آسيا الوسطى إلى نفط أوروبي بدلاً من كونه نفطاً آسيوياً[35].

إن سعـي الولايات المتحدة لتحسين أمن الطاقة عبر تنويـع واردات النفط، جعلها تنغمـس في مستنقع عدم الاستقرار في القوقاز وآسيـا الوسطى. وكانت الدراسة التي قامـت بها مؤسسة راند بالاشتراك مـع القوة الجوية الأمريكية لبحث هذه المسألة قد شككت، علـى العموم، في الأهمية الطويلة الأمد لموارد بحـر قزوين بالنسبة لمتطلبات الطاقـة الأمريكية، وكان لديها المزيد من الشكوك حيـال قدرة الولايات المتحدة على فرض استئنـاف تدفقـات النفط إذا مـا قامت دولـة أو عدة دول تسيطـر على خط الأنابيـب بإيقاف تدفقـه. ولسوف تنشأ الحاجة لتعاون تركيا عـبر الناتو، وتعد قدرة

تركيـا واستعداد الناتو لخوض مغامرة عسكرية أمـراً «غير مؤكد في أحسن الأحوال» وبشكل خاص إذا ما جعلتهما في مواجهة روسيا[36].

ويشـكل خطـر «شن هجمات إرهابية محليـة» على أنابيب النفـط والبنية التحتية تحديّـاً أكثر صعوبة. وتعد خطوط الأنابيـب عرضة للهجمات بشكل كبير ـ فقد وقعت مئات الهجمات على خطوط الأنابيب الكولومبية في السنوات الأخيرة، وتم التخلي عن محـاولات الولايات المتحدة لإعادة فتـح الصادرات العراقيـة الشمالية بعد غزو عام 2003 نتيجـة عمليات تخريب غير بسيطة. ويمكـن للهجمات التي تشن على محطات الضـخ أو أنظمة الرقابة المحوسبة أن تشل الصـادرات عدة أشهر. وتعد أنابيب الغاز الطبيعي أكثر عرضة للخطر؛ لأنها تتطلب ضغطاً دائماً.

وقـد تمكنـت شركات النفـط في الماضي، وفي أجـزاء من العالم مـن اتخاذ تدابير لضمـان أمن البنية التحتية. وفي نيجيريا، تسيطر شل على قوة من الشرطة تعمل على تسليحهـا، ويفترض أن يقتصر عملها على مناطق محـددة. وقد وردت تقارير في عام 1996 بأن بي بي وقعت اتفاقاً مدته ثلاث سنوات مع وزارة الدفاع لتشكيل كتيبة، قوامها 650 رجلاً للدفـاع عن مواقعها في كولومبيا. وبعد عامين طردت الشركة مسؤولاً أمنياً رفيـع المستوى درس تسليح القـوات بمروحيات مقاتلة هجوميـة وإنشاء عمليات حرب نفسيـة[37]. وفي العراق، تم إدخال شـركات «أمن خاصة» لتقوم بواجبات حماية بعض المنشآت بدلاً من جيوش الاحتلال. ولقد أفادت الشركات من العلاقات الوثيقة بالجيش في بورمـا والسـودان. ولكن هـذه الأنواع من التدابـير الخاصة لا تتطابـق والتحديات الجيوستراتيجيـة التـي أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها عـبر سياستها الساعية، ليسـ لشراء واستيراد نفط منطقة بحر قزوين [ربما مـن اتحاد مالي (كونسورتيوم) لشركات تهيمـن عليها الولايات المتحدة] فحسب، بل والسيطـرة على العملية برمتها. وتماثل هذه المهمة خطورة وإمبريالية محاولاتها لفرض إرادتها على الشرق الأوسط.

وفرة الأهداف

لقـد أصبحت القابليـة للتحرك، وعدم القـدرة على التنبؤ بالخطـر الذي تشكله القـوات غير التقليدية موضع اهتمام شديد إثر اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/

أيلـول على الولايات المتحدة. كما أدى اعتقال خلية في المغرب في شهر حزيران/ يونيو مـن عام 2002 زعم أنها خططت لشن اعتـداء على سفن في مضيق جبل طارق الذي تمر عبره نحو 5000 ناقلة للنفط ومشتقاته كل عام، وحادثة تفجير ناقلة ليمبرغ عند ساحـل اليمن التي وقعت بعد ذلك بعدة أشهـر، إلى إظهار أن قطاع الطاقة وفر كمية هائلة من الأهداف المحتملة.

ولقيـت الكثير من الاهتمام تلك الخطوات التـي اتخذتها الولايات المتحدة لفرض شروطهـا الأمنية علـى الشركاء التجاريين عبر مبادرة أمـن الحاويات التي أطلقتها. وبموجبها عملت الولايات المتحـدة على تصدير خطتها الدفاعية ضد استخدام عبور الحاويـات إلى الـدول الشريكة، وذلك بالقول: إنه إذا لم يتـم الالتزام بالشروط مثل تحديـد محتوى الشحنـات وتفتيشها وتوفير بيانـات السفينة وشحنتهـا وركابها على نحـو مبكر، فإن حركة مـرور البضائع القادمة من الموانئ غير المنصاعة سوف تواجه تأخيراً مكلفاً. وتم تصدير نظام أمن الولايات المتحدة إلى عدد من الموانئ، على هيئة فرق من موظفي الجمارك.

وفيمـا تركز الاهتمام بأمن الشحن في الولايـات المتحدة على استخدام الحاويات لنقـل الرجال والمواد والتجهيزات العسكرية أو العمـل بوصفها أنظمة لتسليم القنابل القـذرة، فإن كل الأشـكال الأخرى للشحن التجاري قد وضعت تحت التدقيق. وهكذا، وبضغـط كبـير من الولايـات المتحدة عملـت منظمة الملاحـة العالميـة التابعة للأمم المتحدة على إحداث تغيـيرات في التشريعات، ووضعت مكانها سلسلة من التحذيرات والإجراءات الأمنية للموانئ وتحميل مسؤوليات جديدة لأصحاب السفن وأطقم العمل عليها. وسرعان ما اشتكى اتحاد عمال النقل الدولي (آي تي إف ITF) من أن المعاناة ستكـون على الفور من نصيب أعضائه. ذلك أن السلطات العسكرية الأمريكية تحظر عليهـم أخـذ إجازات للنزول إلى الشاطـئ. وتكمن السخريـة في أن هذا الاتحاد كان ينظـم حملات منـذ أمد طويل لوضع حد لنظـام «الراية الملائمة» بحجـة أنها وسيلة يستخدمهـا أصحاب السفن البغيضـون للتمويه عن أنفسهم فيما يكون بإمكان أنظمة سياسية، مثل نظام تشارلز تيلور في ليبيريا الحصول على تمويل جراء هذه الممارسة.

ولم تكـن الولايات المتحـدة ودول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية على عجلة من أمرهم لمعالجة تلك القضية على الرغم من المضامين الأمنية الواضحة.

وتم، طبعـاً، إخضاع الوسائل البحرية لنقل النفـط والغاز الطبيعي للتدقيق. وكان خطـر اختطـاف سفينة ناقلة تحمل مئات الآلاف، أو حتـى الملايين من براميل النفط الخام، أو تفجيرها في ميناء نيويورك، أو في منتصف الطريق عبر أسطنبول قد شكل موضوعاً لأفلام الإثارة في هوليوود، كما شكلت عواقبها مادة لأفلام الرعب.

ونتيجـة لتحذيرات أمنية في أوائل يناير/ كانـون الثاني من عام 2004، تم إغلاق محطـة فالديـز للناقـلات في آلاسكا التي تحصـل الولايات المتحـدة منها على 17% مـن الإمدادات المحلية للنفط. وكانت أولى التحذيـرات الأمنية المتعلقة بالطاقة بُعَيد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر رفض السماح لناقلة الغاز الطبيعي المسال النرويجية الدخـول إلى ميناء بوسطن. ووفقاً لبعضهم، يمكـن للهجمات التي تشن على ناقلات الغاز الطبيعي المسال (LNG) أن تكون مدمرة بشكل خاص، حيث إن حرائق LNG لا تتوقـف إلا عندما يستنفـد الغاز كله، فيما تنزع حرائق النفط ومشتقاته إلى الانطفاء على نحو أسرع[39]. وكانت شل قد دفعت أحد الحائزين على جائزة نوبل في الكيمياء إلى تخفيـف الخطر، باستخدام الحجة بأن القوة اللازمة لإحداث ثقب في خزان غاز علـى سفينة أو مصنـع ستكون كبيرة جداً، بحيث تـؤدي إلى نشوب حريق متمركز في المكان، وليس حريقاً واسع الانتشار للغاز المتسرب[39].

ومـع ازديـاد الطلب على نحـو لا يمكن إيقافه ومـع تنويع الإنتـاج، تأخذ التجارة تتوسـع وتزداد معها أعداد وأحجام ناقـلات النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي المسال (والمكثـف). وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ازدياد التجارة البينية في النفط الخام من 32 مليـون برميـل في اليوم في عام 2000 إلى 42 مليون برميل في اليوم في عام 2010 و66 مليون برميل في اليوم في عام 2050. وسترتفع الواردات الآسيوية إلى ما يقارب الخمسـة أضعاف لتصل إلى 24 مليون برميل في اليـوم في عام 2030 [40]. وكذلك، فـإن التجارة في منتجات النفـط التي تتميز بتبادل أقل ما بـين الأقاليم سوف تتجه نحو الارتفاع.

وفي الماضي أُعيقت التجارة البينية في (LNG) نتيجة للتكاليف المرتبطة بسلسلة LNG برمتها، ولكن مع انخفاض التكاليف وارتفاع الطلب، وبشكل خاص مع انزلاق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأمريكا الشمالية نحو عجز لا يمكن التغلب عليه إلا باستيراد LNG، فإن الأعمال ستزداد بسرعة. ويتوقع أن تزداد صادرات LNG من أفريقيا إلى أمريكا الشمالية من 1.7 مليار متر مكعب في العام في عام 2000 إلى 97 ملياراً في عام 2030، وفيما تتضخم تلك الصادرات من الشرق الأوسط من 1.7 مليار إلى 104 مليارات متر مكعب في عام 2030 [41]. كما أن اعتماد أوروبا على الواردات سوف ينمو على نحو مشابه لكن تلبيته ستتم، إلى حد كبير، عبر واردات الغاز الطبيعي الآتية في الأنابيب من روسيا وشمال أفريقيا.

تعد القضايا الأمنية والبيئية التي تثيرها الزيادة الكبيرة في أعداد شحنات النفط والغاز الطبيعي المعالج خطيرة جداً. وكنا قد ذكرنا، أمن خطوط الأنابيب بوصفها قضية ذات أهمية جيوستراتيجية في إطار حديثنا عن منطقة بحر قزوين. ويصدق الأمر ذاته على الشحن بواسطة الناقلات. يبلغ عرض مضيق ملقا ما بين ماليزيا وأندونيسيا 2.5 كيلو متراً. وتعبر المضيق يومياً نحو 600 سفينة، من بينها ناقلات تحمل 50% من واردات النفط الآسيوي. وتعد القرصنة مشكلة كبيرة هناك، ففي عام 2003، شهدت المضائق 28 حادث قرصنة، وعلى الصعيد العالمي كانت القرصنة على الناقلات تشكل 23% من إجمالي حوادث القرصنة المسجلة والبالغة 445 حادثاً[42].

وعلى العموم، تتضمن عمليات القرصنة على السفن الكبيرة جرائم صغيرة نسبياً، مثل سرقة المخازن، والسطو الذي يقدم عليه أفراد طاقم العمل، وسرقة التجهيزات، وقد تعامل أصحاب السفن مع هذه السرقات على أنها مشكلات قانونية. ولكن هيئة الملاحة الدولية، التي تراقب القرصنة، لاحظت تغيراً في الاتجاهات فيما يتعلق بالسفن الأصغر، وازدياد نشاط «الجماعات المسلحة» في المناطق غير الحصينة سياسياً. فالمنطقة الواقعة على طول مضيق ملقا المجاور لإقليم آتشيه، الذي يقاتل الانفصاليون فيه القوات الأندونيسية، تعد منطقة نشاط لأعمال القرصنة بشكل خاص. وكان مسؤولو هيئة الملاحة الدولية قد ذكروا كذلك إمكانية ازدياد أعداد

عمليات سرقة زوارق القطر ومراكب نقل البضائع التي يمكن استخدامها في الهجمات التي تشن على السفن الأكبر[43].

ومن شأن القلق المتزايد حيال إمكانية شن هجمات على السفن في المضائق المزدحمة مثل مضيق ملقا أو مضيق جبل طارق أو قناة السويس أو قناة بنما أو الخليج العربي أو القنال الإنكليزي أن تزيد من نشاط القوات المسلحة والأجهزة الأمنية التابعة للأنظمة المحلية. ولكن نظراً لتزايد اعتماد كبرى الدول الاستهلاكية على واردات الطاقة، فمن المرجح أن ذلك سوف يكون نذيراً بازدياد تدخل تلك الدول في تنظيم النقل بالسفن والقيام بأعمال ضد القوات المعادية للحكومة التي تعد خطراً محتملاً لحركة مرور الناقلات، كما ينذر كذلك بحدوث توترات إقليمية ضخمة. وإن ازدياد اعتماد الصين، مثلاً، على استيراد النفط والغاز الطبيعي، يجعلها تقلق حيال قوة الهند البحرية. ومن المسلم به أن تطور تكنولوجيا المعلومات كان عظيم الفائدة لصناعة الطاقة، إذ مكنها من النقل السريع لكميات هائلة من البيانات من موقع إلى آخر، ومن شركة إلى أخرى، بيد أنها جلبت معها شكلاً آخر من الخطر المتمثل في التجسس والتخريب، وهذا الخطر يتنامى حينما تصبح الكفاية التقنية اللازمة للتسلل إلى الأنظمة أكثر انتشاراً. ويشكل هذا الأمر قلقاً متزايداً لكل من الشركات والحكومات، وقد لاحظ أحد المستشارين الأمنيين: «من المرجح أن تتعرض الشركات للهجوم على يد أفراد حاصلين على التعليم، ولهم قضية تحفزهم. ولسوف تكون لديهم الوسائل الاقتصادية للعمل وفهم تبعات أفعالهم»[44].

الصين: بعبع الغد

يمكن من الآن التكهن بأن التهديد المحسوس المحتمل اللاحق لأمن الطاقة في الولايات المتحدة، إنما هو تلك العين التي يقوم أكثر بلدان العالم إسرافاً في استخدام الطاقة برؤية العالم من خلالها. فازدياد الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي يعكس، بل إنه في الواقع يمكن البلد من الإسراع في التصنيع وتطوير قوة اقتصادها. ويتمثل أحد الاتجاهات في عالم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في النظر إلى هذا الأمر على أنه فرصة لحشد الصين في مصاف المستهلكين المنظمين، وتحسين

الاحتياطيات الإستراتيجية والضغط على الدول المنتجة لتلطيف الأسعار. ولكن هناك نظرة أخرى إلى الصين، ألا وهي وجوب اعتبارها منافساً على إمدادات النفط والغاز الطبيعي. ويقوم مروجو هذه النظرة باستبدال «الخطر» السوفييتي «بالخطر» الصيني. وفيما كانت تتم إدانة موسكو لبيعها النفط والسلاح بأسعار زهيدة لشراء التحالفات السياسية، يجري الزعم بأن الصين تقوم بصفقات ثنائية للحصول على النفط والغاز الطبيعي. وينظر إلى توسع شركات النفط الصينية إلى السودان والجزائر والغابون، وحتى إلى صناعة الغاز الأساسية في المملكة العربية السعودية بكثير من الريبة. وهكذا:

كانت الصين على استعداد لعقد صفقات ثنائية للنفط مع عدد من الدول، بمقايضة النفط بما يسعى إليه نظراؤها، وتكون المقايضة غالباً أسلحة أو صواريخ أو تكنولوجيا نووية. وقد تصبح الإستراتيجية الجيوسياسية للصين قوة تخلق حالة من عدم الاستقرار ما لم يتم دمجها في إطار عمل دولي[45].

كان غافني في شهادته أمام لجنة في مجلس النواب الأمريكي قد بدأ حديثه بلهجة مدروسة، ولكنه سرعان ما انتقل ليسبغ على الصين صفة الشر والخطر:

إذا حقق الاقتصاد الصيني مستويات في استهلاك الفرد الواحد للطاقة تعادل مستويات اليابان، فإن الصين وحدها سوف تتطلب قرابة 70% من الإنتاج العالمي الحالي للنفط. وفي المقابل، إذا بلغت الصين مستويات الاستهلاك الأمريكي الحالي، فإن الجمهورية الشعبية وحدها سوف تتطلب أكثر من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط. ومن الواضح أن هذه صيغة للصراع مع الصين، وبالفعل فليس من المستغرب أن تقول الصين -وهذا للاستهلاك المحلي بشكل أساسي، وعلينا أن نقر بذلك-: إن حدوث نزاع بين الصين والولايات المتحدة أمر لا مفر منه، وأعتقد أنهم يتهيؤون لذلك.

... إنهم يعملون باجتهاد لتطوير علاقاتهم بالدول المصدرة للنفط، التي ينتمي معظمها لما نطلق عليه اسم «الدول المارقة»... إنهم يبادلون النفط بأسلحة متطورة، وفي بعض الحالات مقابل تقنية أسلحة الدمار الشامل[46].

لقد أصبحت الصين لاعباً تزداد أهميته في أسواق النفط فيما تنمو حاجتها للواردات. وكنا قد ذكرنا ذلك الصراع المتعلق بضمان اتجاه نفط منطقة بحر قزوين نحو الغرب عوضاً عن الجنوب والشرق؛ لنكفل أن يغدو نفطاً أوروبياً عوضاً عن كونه نفطاً آسيوياً، كما ذكرنا المجموعة الضاغطة التي تدعو لإبقاء الصين خارج أفريقيا. وهناك صراع مرير قائم في الشرق الأقصى الروسي، حيث يتنافس مشروعان لأنابيب النفط، سيعمل المشروع الأرخص على نقل 600000 برميل يومياً من النفط الروسي إلى الصين. أما المشروع الأعلى تكلفة فسينقل مليون برميل في اليوم إلى ساحل المحيط الهادي، ومنه إلى اليابان. والخيار سياسي إلى أبعد الحدود، فعلى المستوى الروسي المحلي، قد يكون ذلك متداخلاً مع الخلاف بين الكريملين وميخائيل خودوركوفسكي رئيس يوكوس أكبر شركة نفط في روسيا. ولكن لهذا الأمر تداعيات على المستويين الإقليمي والدولي. وكما قال أحد كبار المعلقين حول الشأن الروسي: «إن خط الأنابيب الصيني أقصر وأرخص، لكنه يضع مصير صادرات النفط الروسية في أيدي الصينيين»[47]. ولن يلقى ذلك قبولاً لدى طوكيو التي تحتاج إلى المزيد، وترغب في تنويع وارداتها. وكذلك؛ فإنه لن يلقى ترحيباً من واشنطن التي ليست على استعداد لرؤية تحسن في العلاقات الصينية الروسية لتصبح ودية جداً والتي أقرت في تقريرها المتعلق بالسياسة القومية للطاقة لعام 2001: «لا يرتبط أمن الاقتصاد والطاقة الأمريكيين في سوق الطاقة العالمي مباشرة بإمداداتنا المحلية والدولية من الطاقة وحسب، بل وبإمدادات شركائنا التجاريين أيضاً»[48].

وقد قال أحد سماسرة الناقلات معلقاً: «نظراً للصادرات الأندونيسية المتناقصة والنمو المحدود للدول الأخرى المصدرة الواقعة على حوض المحيط الهادي، فقد أصبحت الصين أكثر اعتماداً على النفط الخام للخليج العربي وغرب أفريقيا، وهي أنباء جيدة لمالكي ناقلات النفط الضخمة VLCC»[49].

ولم يفت المملكة العربية السعودية، التي أخذت علاقاتها بالولايات المتحدة تزداد تأزماً منذ عام 2001 الانتباه لهذا الأمر. فيما العلاقات ما بين بكين والرياض في تصاعد، إذ إن طموحات الصين بالمشاركة في إنتاج المملكة العربية السعودية قد

تحققت في أوائل عام 2002 بعقد صفقة مع الشركة الصينية سينوبيك، بالإضافة إلى عقـود مشابهة مع شركات أوروبية غربية وروسية، ولكن ليس مع الشركات الأمريكية. ويتوقع السعوديون بالمقابـل إسهام الصين في العمليات الفرعية لصناعة النفط، مثل التكرير والتسويق.

ومن وجهة نظر أحد المراقبين المتمرسين لسوق النفط؛ فإن صعود الصين بوصفها مستـورداً يتيح للدول المنتجة في الخليج القدرة على اختيـار من سيتعاملون معه: «قد يكـون من المجدي لـكل من العرب والإيرانيـين، الذين يمتلكون معـاً ثلثي احتياطيات النفط المثبتة في العالم، استغلال هذا التشكيل الجديد للقوى الدولية. وعقد صداقات مـع كل من الصين والهند»[50]. ويتابع المعلق ذاته النصـح: «أقيموا صداقات جديدة عبر التجارة. وخذوا كل بيضكم من السلة الأمريكية، ومن ثم استخدموه للضغط على الولايات المتحدة، عوضاً عن جعل الولايات المتحدة تمارس الضغط عليكم».

الأمن عبر التنويع:
ملاحقة الوهم

عقـب حظـر النفط عام 1973، كشـف الرئيس الأمريكي نيكسـون عن بروجيكت إنديبندنس (مشـروع الاستقلال)، القاضـي بتحقيق اكتفاء ذاتـي للولايات المتحدة في إمـدادات الطاقـة بحلول عـام 1980. وسرعان ما اتضح أن هـذا الهدف لا يمكن تحقيقـه، وهكذا تم استبداله بخطـة للزيادة القصوى للإمـدادات المحلية والأجنبية التي يمكن الاعتماد عليها بأقل تكلفة ممكنة. وبعد ارتفاع الأسعار في عام 1979، قال الرئيس كارتر: «من الأهمية بمكان أن تقلل الأمة من اعتمادها على الوقود الأحفوري المستـورد» وأن نستبدلـه بمجموعة طموحـة من السياسات لزيـادة الإنتاج المحلي من الوقـود الهيدروكربـوني وأنواع الوقود البديل. وبعد أكثر مـن عقدين من الزمن، كان قانـون سياسة الطاقة الذي أصدره جورج دبليـو بوش في عام 2003 قد انتهج السبيل ذاتـه، وكان يطمح إلى: «توفـير سياسة طاقة قومية شاملة تقوم بموازنة إنتاج الطاقة المحليـة وجهـود المحافظة على المـوارد والكفاية، وذلك لتعزيز أمـن الولايات المتحدة وتقليل الاعتماد على المصادر الأجنبية للنفط»[51].

وقـد قامـت دول OECD بتعديـل أنماط استخـدام الطاقة لديهـا نتيجة لارتفاع الأسعـار في السبعينيـات من القـرن العشرين، ويعـود ذلك بجزء منـه لمعايير كفاية الطاقـة، وبجزء آخـر لبطء النمو الاقتصادي. فانخفض نمـو الطلب على النفط إلى 0.65% في السنـة مـا بين عامـي 1975 و1985 وانخفضـت واردات الولايات المتحدة مـن 73 مليـون برميـل في اليوم في عـام 1976 إلى 5 ملايين برميـل في اليوم في عام 1980. ومـع ظهور مصادر النفط البديلة، مثل بحر الشمـال، تراجعت نسبة واردات الولايـات المتحدة من الـدول الأعضاء في أوبك من 69.3% في عام 1976 إلى 63.1% في عـام 1985. ولكن نسبة الاستيراد مـن دول الخليج العربي تضاعفت واقعياً لتصل إلى قرابـة 25% ما بين عامي 1973 و1976، علـى الرغم من الحظر الذي فرض في عام 1973، ولكن بعد الثورة الإيرانية تم تقليصه إلى 6.1% [52].

ولكـن مع تقوية النمو الاقتصادي تعزز الاتجاه التصاعدي العالمي للواردات، ومعه تعززت أهمية أوبك والدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج بما لديهم من احتياطيات ضخمة وقدرة إضافية للإنتاج. وفي عام 1990، وصلت الواردات الأمريكية إلى مستوى قياسـي بلـغ 8 ملايـين برميل في اليوم، وقد وفـرت أوبك 53.8% منهـا ودول الخليج 24.5%. وبحلول عام 2002 وقفت الواردات عند مستوى 11.4 مليون برميل في اليوم، 40.1% منهـا من أوبـك و19.8% من دول الخليـج. وكفانا حديثاً عـن سياسة تقليل الاعتمـاد على «الـدول المارقة» فعندما سمحت الأمم المتحـدة للعراق بتصدير النفط ثانيـة في عام 1996، سرعان مـا أصبحت الولايات المتحدة أكـبر زبائنه، فاستوردت 725000 برميل في اليوم في عام 1999، لتصل إلى الذروة في عام 2001 عند مستوى 795000 برميل في اليوم واستمرت في الاستيراد بكميات كبيرة بلغت 442000 برميل في اليوم في عام 2002 مع استعداد واشنطن لغزو البلاد.

قـد تعمل سياسة تنويـع مصادر الواردات على توسيع نطـاق الوصول إلى الأصول العسكريـة والدبلوماسيـة لواشنطن ولكنهـا -كما رأينا آنفاً- سـوف تعمل بالضرورة علـى المخاطرة بإثارة مناطق عنـف أمنية. فهل يعني هذا أن بإمكان الولايات المتحدة تجنـب تداعيات التوقعات بالنسبة لمصـادر إمدادات النفـط المستقبلية؟ هل بإمكان

بحـر قزوين، وروسيا وغرب أفريقيا تزويد الولايات المتحدة بكميات كافية من النفط لتحقيـق المسعـى الذي استمـر أربعة عقود لتقليـل الاعتماد على الـواردات من أوبك والشرق الأوسط؟

ثمـة شكوك قديمة من أن الإدارات الأمريكية قـد عملت على المبالغة في إمكانيات احتياطيات منطقة بحر قزوين والسرعة التي يمكن لعمليات الاستكشاف أن تبدأ فيها. وكان تقريـر مؤسسـة راند المذكور في موقع آخر، بالرغـم من استخدامه تقديرات تم تحديثها منذ ذلك الوقت، قد شكك في الأهمية الإجمالية للمنطقة: «في حين أن ظهور منطقـة بحـر قزوين بوصفه مصـدراً مهمّاً لأمن الطاقة الدوليـة سيسهم في تحسين أمن الطاقة، إلا أنه من المنظور الغربي، ومن ثم من منظور الناتو ليس من المرجح أن تصبـح إمدادات الطاقـة من منطقة بحر قزوين حاسمة لأمـن الغرب ورخائه، أو أن تصبح نقطة ضعف إستراتيجية محتملة». ومرة أخرى: «على الرغم من كل المبالغات التـي تحيط بمـا كتب عن نفـط منطقة بحـر قزوين، فمـن الصعب تجنـب النتيجة التـي مفادها أن إمكانيـات الطاقة لحوض بحـر قزوين ذات أهميـة جيوستراتيجية محـدودة»[53]. وتتحدث الافتراضات المتفائلة بأن أذربيجـان وكازاخستان ستنتجان 3.5 ملايـين برميل يومياً بحلول عام 2010، ويشـكل هذا الرقم 7% فقط من الطلب المتوقع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وكان إنتاج النفط الروسي وصادراته يزدادان بنسب ثابتة، ليضربا رقماً قياسياً بعد آخر. ومن المرجح أن يستمرا في الصعود ـ ويذكر أحد التوقعات أن الصادرات ستصـل إلى 7 ملايـين برميـل في اليوم بحلـول عـام 2010 [54]. وفي الوقت ذاته، ستجد صادرات الغاز الطبيعي أسواقاً نامية في آسيا وأوروبا. وتعتقد إكسون موبيل أن روسيـا سوف تمـد أوروبا بـ 40% من الغاز الإضافي الـذي تحتاجه. كما عقدت الحكومتـان البريطانيـة والروسية اتفاقاً مبدئياً بأن يعمل الغـاز الطبيعي الروسي علـى سد العجز البريطـاني عندما تنتقـل المملكة المتحدة من مصـدر صرف إلى مستـورد صرف عنـد استنزاف احتياطيـات بحر الشمال. وكانـت شركات النفط الغربيـة الصغيرة منها والكبيرة، والمؤسسات الماليـة الغربية، مثل البنك الأوروبي

لإعـادة البناء والتطوير، قد تحركـت لتطوير كل شيء، بدءاً من الحقول التي كانت تُعدّ صغـيرة جداً، بحيث لم تكترث بها الصناعـة الروسية التي تمت خصخصتها إلى المشروعـات الضخمـة مثل سخالين في أقصـى الشرق. وقد اتخـذت الولايات المتحدة القرار الإستراتيجي بالبدء باستيراد النفط الخام الروسي مباشرة (كانت كميـات منـه قد وجدت طريقهـا إلى هناك عبر محطـات التكريـر الفينزويلية في السبعينيـات من القرن العشرين)، وفي صيف عام 2003 استوردت قرابة500000 برميـل في اليوم. كما أن الـدول الأوروبية الأعضاء في منظمـة التعاون الاقتصادي والتنمية استوردت النفـط الروسي الخام منذ وقت طويل، واستمرت هذه الكميات في التزايـد، حيـث كانت في عام 2001 تبلغ 2.7 مليـون برميل في اليوم، ووصلت في عام 2003 إلى ما يزيد عن 3.4 ملايين برميل في اليوم[55].

إن وضـع الافتراضـات حيـال اتجـاه سياسـة النفط الروسـي يعد أمـراً محفوفاً بالمخاطر. ففيما الحكومة تواقة لجمع الإيجارات من صادرات النفط والغاز الطبيعي المتزايدة، والشركات، المحلية والأجنبية حريصة على جني الإيرادات من الصادرات، فـإن الطبيعـة المركزية جـداً لقطاع الطاقة بالنسبـة للاقتصاد مـؤداه وجود صراع، وإن السرعـة التي تزداد فيها استطاعة خطـوط أنابيب التصدير، ستحدد معدل نمو الصـادرات. ويرى بعض المحللين أن نمو الصادرات سوف يتوقـف في عامي 2005 ـ 2006 في غياب خطوط أنابيب جديدة، وقد ذكر عن المسؤولين الروس قولهم: إنهم لا يعتقـدون أن صـادرات النفط الروسي للولايات المتحدة سوف تزداد بشكل كبير إلا في عام 2007 على أقل تقدير بسبب تلك القيود. ولا يتوقع تصدير الغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة قبل عام 2010 [56].

كانـت الحكومة قد تمسكت بسيطرتها على معظـم أنظمة خطوط الأنابيب، وهذا يجعلهـا تحتفظ بأداة حاسمة للسيطرة علـى الشركات التي تمت خصخصتها، والتي تتصف علاقتها بإدارة بوتين بأنها حافلة بالنزاع. إذ يُعدّ دور الحكومة المجال الأساسي للنـزاع. هل يتعين على الحكومة أن تعيد فرض شيء من السيطرة على الاحتياطيات التي قام يلتسن ببيعها بمبالغ زهيدة؟ هل يجب السماح للشركات بإنشاء شبكة خطوط

أنابيب تصدير خاصة بها، أم يجب على الدولة أن تنفق على هذه الرافعة؟ هل ينبغي إنشاء شركة نفط حكومية؟

ما يزال هناك الخلاف حول أفضل النماذج لدمج رأس المال الأجنبي في الصناعة، فالحكومة والمجلس النيابي قد تقاتلا بشراسة ولزمن طويل حول شرعية اتفاقية المشاركة في الإنتاج. إذ إن حالة الشك أو عدم الرضى تشريعياً وقضائياً تظل عقبة أمام الشركات الغربية. وكان لي ريموند المدير التنفيذي لإكسون موبيل قد دعا للقيام بمجموعة واسعة من التغييرات على التشريعات الروسية، من قانون جديد يحكم الثروة في باطن الأرض إلى توضيح نظام الضرائب إلى أنظمة التحكيم[54]. وفي بلد تبقى العواطف الشعبية فيه متشبثة بالرأي القائل: إن موارد روسيا هي ملك للشعب الروسي، فإن هذه القضايا كلها تُعدّ حساسة ولديها القدرة على إفساد الخطوط المستقيمة على الرسم البياني، ويقع خلف كافة القضايا غير المحلولة السؤال الكبير المطروح بشأن ما هو النموذج السياسي الذي ستتبناه روسيا بشكل نهائي وكيف سيحدد ذلك شركاؤها في قطاع الطاقة.

تُعدّ مضامين السوق المشتركة للنفط الروسي ونفط بحر قزوين مصدر قلق لأوبك، إذ تقتضي، وفقاً لأحد النماذج، إما انخفاضاً في أسعار النفط الخام لأوبك بنسبة 1.50 دولار للبرميل مقابل كل 1 برميل إضافي في اليوم من صادرات الاتحاد السوفييتي سابقاً، أو انخفاضاً كبيراً في إنتاج أوبك من أجل الدفاع عن الأسعار[58]. وتُعدّ علاقة روسيا بأوبك علاقة انتهازية، فعندما انخفضت الأسعار عالمياً وافقت روسيا على القيام بإجراءات تجميلية مع أوبك لتبدو وكأنها تساعد في دعم الأسعار. ولكن الحقيقة أن روسيا التي تعد منتجاً منخفض التكلفة نسبياً كانت عازمة على زيادة حصتها في السوق وأكثر من مستعدة لأن تعرض بأسعار أقل من مدى الأسعار المستهدفة لأوبك. ولكن يمكن لأي تحول في التفكير السياسي للكريملين أن يغير ذلك.

لم يكن تطوير إمدادات جديدة للنفط من غرب أفريقيا يستند إلى الاعتبارات السياسية التي حكمت فتح منطقة بحر قزوين وروسيا لشركات النفط الغربية وحكوماتها، وإنما إلى الاعتبارات التقنية. فقد أصبح بالإمكان الآن أن نجد النفط تحت

آلاف الأقدام من سطح المحيط الأطلسي وأن نستغله تجارياً. وستكون نيجيريا وأنغولا في المستقبل القريب من الدول الأفريقية الرئيسة المنتجة لهذا النفط الواقع تحت المياه العميقة، ولكن هناك أعمال استكشاف وتطوير تجري على طول الساحل الغربي للقارة، وتتجه الأنظار الآن نحو شرق أفريقيا. وسوف يتضاعف إنتاج أنغولا ليتجاوز 2 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2008 وذلك حين تنضم حقول مثل كيزومبا وبلوتونيو وداليا إلى حقل جيراسول[59]. وتقوم شركات نفط أمريكية وأوروبية بتشغيل هذه الحقول كلها، وثمة طلب قوي على النفط العالي الجودة في كافة أرجاء العالم. فإذا تم إنجاز هذه المشروعات المزمع القيام بها، فسيرتفع إنتاج أفريقيا الغربية من 3.5 ملايين برميل في اليوم في عام 2003 إلى قرابة 6 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010 [60].

وهكذا، فإن لدى منطقة بحر قزوين وروسيا وأفريقيا الغربية إمكانية إمداد الأسواق العالمية بكميات تفوق هذا بكثير، وذلك مع نهاية العقد الحالي، وربما تصل بمجموعها إلى 6.5 ملايين برميل في اليوم. كما يتزايد الإنتاج في أماكن أخرى، في البرازيل على سبيل المثال. ولكن علينا أن نقابل هذا بالانخفاض الحاصل في كل من بحر الشمال والولايات المتحدة وكندا، فيما ترى وكالة الطاقة الدولية تزايداً في الطلب العالمي ليصل إلى 88.8 مليون برميل في اليوم، أي بزيادة 13.8 مليون برميل في اليوم على أرقام عام 2000. وكما أشرنا في الفصل الذي يتحدث عن العرض والطلب، فإن إمدادات النفط العالمية (والغاز الطبيعي بدرجة أقل) تتجه نحو الاعتماد بشكل متزايد على احتياطيات أوبك المتفوقة والمتجمعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتمركزة في الخليج العربي. وترى وكالة الطاقة الدولية أن الدول الأعضاء في أوبك سيقومون بإمداد أسواق النفط العالمية بنسبة تصل إلى 48.3% في عام 2020، لترتفع إلى 54.1% في عام 2030، بعد أن كانت 38.4% في عام 2000. وسترتفع حصة دول الشرق الأوسط الأعضاء من إجمالي إمداد أوبك من 73% في عام 2000 إلى 79% في عام 2030. ويرى محللون آخرون الاتجاهات ذاتها[61].

وينظر، في هذا السياق، إلى التنويع في مصادر الاستيراد في الولايات المتحدة (والدول المستهلكة الأعضاء في OECD) بأنه حتى ولو نجح في مواجهة عدم

اليقين... السياسي والأمني والمالي واللوجستي، فإنه لا يستطيع أن يضمن أمن الإمدادات في المستقبل، وبشكل خاص في وجه الطلب المتنامي من الصين (والهند) والتوسع الجغرافي لمصالحهما النفطية. فالشيء الوحيد الذي يضمن الإمداد إنما هو السيطرة على عمق أراضي أوبك.

السيطرة على العراق، واستبدال المملكة العربية السعودية؟

تلكم هي خلفية التدخل العسكري للولايات المتحدة، وحلفائها في الخليج العربي. وقد سعى تسليح العراق في مواجهة إيران في الثمانينيات من القرن العشرين إلى احتواء النظام الحاكم في طهران الذي يمكن أن يثير المشكلات. وكما علق أحد الأكاديميين الأمريكيين في عام 1991، قائلاً:

قد لا يكون النفط السبب الوحيد لتدخل الولايات المتحدة في منطقة الخليج، ولكن من المؤكد أنه السبب الرئيس. فإذا لم يكن من أجل النفط، فلماذا يكون العدوان العراقي على الكويت أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة من اعتداء ليبيا على تشاد، أو اعتداء سورية على لبنان، أو اعتداء إسرائيل على لبنان في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين؟[62]

وكان القادري والمحمدي العاملان في مؤسسة تمويل النفط في واشنطن محقين عندما شددا على أن السيطرة أكثر أهمية من الدور المستقبلي للشركات الأمريكية في العراق: «لا ريب في أن واشنطن ترى دوراً أساسياً لشركات النفط الأجنبية في توسيع قطاع النفط العراقي، وهي رؤية يشاطرها فيها كبار المسؤولين في وزارة النفط العراقية. ولكن الحسابات التي تم التوصيل إليها حيال «السيطرة» على النفط العراقي كانت الأكثر أهمية»[63]. وتعد الخصخصة والعولمة لقطاع الطاقة العراقي من الوسائل المفضلة للوصول إلى الهدف المنشود، ولكنهما ليستا الوسيلتين الوحيدتين، فالهدف هو السيطرة وليس إبرام العقود.

قبيل هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول بدا وكأن سياسة حكومة الولايات المتحدة قد قبلت بإمكانية الاعتماد على المملكة العربية السعودية والدول العربية

الأخرى الأساسية الأعضاء في أوبك لضمان أمن إمدادات النفط. وكانت سياسة الطاقة القومية قد رحبت بالخطوات التي أقدمت عليها الجزائر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة المنتمية إلى أوبك وعمان واليمن من خارج أوبك لفتح القطاع للاستثمار الأجنبي، وأشارت إلى أنه:

كانت المملكة العربية السعودية... المرتكز المعول عليه بالنسبة لأسواق النفط العالمية، إذ انتهجت المملكة العربية السعودية سياسة تقوم على الاستثمار في القدرة على الإنتاج الإضافي للنفط، وتنويع مسارات الصادرات شرقاً وغرباً، وتوفير ضمانات فاعلة بأنها سوف تستخدم كل طاقاتها لتخفيف أثر حدوث اضطرابات في إمدادات النفط في أي منطقة[64].

تم الإعلان عن خطط لسحب معظم القوات الأمريكية من المملكة العربية السعودية على أمل أن تعمل على استقرار المملكة وضمان إبعاد القوات الأمريكية عن التعرض للأذى.. وستكون أكبر منشأة جوية جديدة في المنطقة على أرض قطر، وقد يكون لذلك علاقة بالاحتياطي الهائل للإمارة الصغيرة من الغاز الطبيعي، الذي من المزمع أن يجد طريقه إلى الولايات المتحدة على صيغة غاز مسال. وكان بعضهم قد أشار إلى أن قرار إخلاء المملكة العربية السعودية قد أسهم في اتخاذ قرار بغزو العراق. وهم يستشهدون على ذلك بما قاله مساعد وزير الدفاع بول وولفوويتز: إن إعادة تمركز القوات الأمريكية كان حافزاً أساسياً للهجوم على العراق[65].

والنتيجة الطبيعية لهذه الحجة أنه إذا لم يعد بالإمكان الاعتماد على الاحتياطيات الهائلة للمملكة العربية السعودية من النفط لكبح الأسعار، فعندئذٍ بإمكان، الاحتياطيات العراقية القيام بذلك إذا سيطر عليها أحد الشركاء أو العملاء، وإذا ازدهر الناتج العراقي بفضل الاستثمارات الدولية، فإنه سيعمل، بالإضافة إلى التدفق المتزايد من النفط الروسي ونفط منطقة بحر قزوين، على الضغط على الأسعار، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الدول الأعضاء في أوبك يواجهون بعضهم بعضاً في الصراع للحصول على حصة في السوق، ولن يكون ذلك للمرة الأولى.

كان العـراق يثير الإشكالات منذ زمـن طويل، ويعود ذلك إلى عهد تأييده لتأسيس أوبـك وخطواته المبكرة نحو تأميـم الامتيازات. ومن ثم، وبعد عقدين من الزمن على تأييـده في مواجهتـه لإيران، قام بغزو الكويت (ربما معتقداً بـأن الولايات المتحدة قد أشـارت إلى عـدم اكتراثها بذلك الشـأن). وكانت سنوات الحظر التـي فرضت بعد الحرب قـد أضعفت سـكان البلاد واقتصادهـا والقدرة المحـدودة لقواتها المسلحة، ولكنها تركت النظام من دون أي خطر جاد يتهدده. وعندئذٍ بدأ صدام علاقة ودية مع سوريـا، وشرع يصدر النفط إلى جارته رافعاً شبح مقاربة مشتركة للقضايا السياسة للمنطقة.

وطيلـة سنوات برنامج النفط مقابل الغذاء، كانت الحكومة العراقية قد اضطلعت بـدور صعـب، إذ عملت على إبطاء الصـادرات أو إيقافها مُدداً تـتراوح ما بين بضعة أيـام إلى أسابيع، وساعـدت في إحدى المرات على إطلاق كمية صغيرة من الاحتياطي الإستراتيجـي للولايـات المتحدة بسبب ارتفاع حاد مفاجـئ في أسعار وقود التدفئة في الشتـاء. وقـد تعلمت السـوق التكيف من دون نفـط العراق، وخف أثـر بغداد على مر الزمـن، لدرجـة أن الإشاعات قد سـرت بأن السبب الرئيـس لمحاولة النظام تحريك السـوق من وقت لآخر أنه يمكن بعض الـدول الأعضاء الأساسيين من توقيع عقود بيع وشـراء آجلة ناجحة جداً مـن الناحية المادية. وعلاوة على ذلـك، كان بمقدور بغداد إطلاق وعود يوم يرفع عنها الخطر، لدرجة أنها أعطت وعوداً لشركات روسية وفرنسية وصينيـة، ومنحتها عقوداً أو كتب نوايا لتطوير حقول النفط الهائلة مثل مجنون وقرنة الغربية والأحدب.

ولقد شكل هذا كله مادة للطاحونة الإيديولوجية لتيار المحافظين الجدد في الحزب الجمهـوري الأمريكـي، الـذي يؤيده أمثـال مستشـارة الأمن القومـي في ذلك الوقت كوندوليـزا رايس ووزيـر الدفاع دونالـد رامسفيلد. وعلى النقيض مـن الرؤية الأكثر تعقيداً لكولن بـاول وزير الخارجية آنذاك، فقد كانت حججهم ومعتقداتهم تقول: إن العـراق يشكل خطـراً على المصالح الأمريكيـة في المنطقة، وكان يجـب القضاء عليه في عـام 1991. وإن من شأن عراق مرتبـط بالولايات المتحدة أن يخفف الضغط على

إسرائيـل، ويؤدي إلى إقامـة حكومات مؤيدة للولايات المتحدة في كافة أرجاء المنطقة. وكما علق القادري والمحمدي في تحليل مقنع آخر:

يبـدو أنهم كانـوا يتوقعون انبثـاق منطقة أشبـه بأوروبا الشرقيـة في التسعينيات مـن القرن العشريـن، حيث لا تركز مجموعة مـن الدول الديمقراطيـة المعتدلة على الصراعـات الإقليمية والعنف، وإنما على الإصلاحـات الداخلية والرفاه الاقتصادي وأن تعتمد على الولايات المتحدة في القيادة السياسية والاقتصادية[66].

وفيمـا بعـد، ظهر أن ميـول المحافظين الجـدد في واشنطن تقـترح تأديب النظام السعـودي بالتهديـد بتشجيـع ودعم الأقليـة الشيعيـة في البلاد للسعـي للانفصال؛ ليحرمـوا بذلك الرياض من النفط، ويقسموا المنطقة إلى المزيد من الكانتونات، فيما تضمن الولايات المتحدة الوصول إلى احتياطيات الهيدروكربونات[67]. إن هذه الفكرة تعبـق بالجهل، والتشدد الأحمق والعجرفة المثيرة، كذلـك كان رأي الكثيرين بالفكرة القائلة: إن غزو العراق واحتلاله وخصخصته سيلقى ترحيباً لدى الشعب العراقي.

openkandil.com